المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الخامس
سبتمبر ٢٠٢٢

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + ٢٠٢ محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ + ٢٠٢
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

المنصات الرقمية ودورها فى تسويق العلامات التجارية

مصطفى عبد الحميد عوض سلومة

المنصات الرقمية ودورها فى تسويق العلامات التجارية

مصطفى عبد الحميد عوض سلومة

أولا :نظرة عامة حول التحويل الرقمي تعريفة وأهميته:-

يمكننا ان ندعي ان تحديد مفهوم المصنف الرقمي سيبقى مثار جدل الى حين سيما وانه اصطلاح لم ينتشر بعد في حقل الدراسات القانونية ، وربما يحتاج تحديد مفهومه الى شجاعة فقهية ليطلق احد ما تعريفا او توصيفا له ويصار الى الحوار حوله تمهيدا للوصول الى راي غالب او اجماع حوله ، ولسنا من مدعي الريادية في التعامل مع المفاهيم القانونية ، لكننا نجد لزاما علينا في هذه الدراسة تحديدا ان نحدد مفهوم المصنف الرقمي من واقع دراساتنا ومعارفنا في حقل دراسات القانون وتقنية المعلومات ، وهو مفهوم مطروح للبحث والحوار وفي ذات الوقت الاطار الذي نعتمده لتحديد المصنفات الرقمية .

كلنا يعلم ان علم الحوسبة برمته قام على العددين (صفر وواحد) ، وان البرمجيات هي ترتيب لاوامر تتحول الى ارقام تبادلية ، وان نقل البيانات ، رموزا او كتابة او اصواتا عبر وسائل الاتصال انتقل من الوسائل الكهربية والالكترومغناطيسية والتناظرية الى الوسائل الرقمية ، وان الصورة وكذا الصوت والموسيقى والنص في احدث تطور لوسائل إنشائها وتبادلها اصبحت رقمية على نحو ما اوضحنا في القسم الاول من هذا الكتاب ، وحتى عنوان الموقع على الانترنت وكذا العنوان البريدي الالكتروني ، تتحول من العبارات

المكتوبة بالاحرف الى ارقام تمثل هذه المواقع وتتعامل معها الشبكة بهذا الوصف . وصحيح انه لما يزل هناك تبادل تناظري لا رقمي ، فالقارئ الالي في نظام الكمبيوتر (سكانر) يدخل الرسم وحتى الوثيقة على شكل صورة وليس على شكل نص ، وصحيح ان العديد من المواقع على الانترنت واغلبها العربية ومواقع اللغات غير الانجليزية لما تزل تستخدم الوسائل التناظرية في تثبيت المواد على الموقع وليس الوسائل الرقمية . لكن الموقع نفسه ، وعبر مكوناته ، يتحول شيئا فشيئا نحو التبادل الرقمي لما يحققه من سرعة وجودة واداء فاعل قياسا بالوسائل غير الرقمية.

وقبل البدء في موضوعنا يجب عليا وضع مفهوم للتحول الرقمي وأهميته وهو عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية أو الشركات القطاع الخاص إلي نموذج يعتمد علي التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتيسير الموارد البشريةترصد الشركات الكثير من الاستثمارات والموارد لتحقيق أهدفها المتعلقة بالتحويل الرقمي والتكنولوجي ،لكنها لازالت تواجه صعوبات وتحديات كبيرة في إنجاح هذه العملية رغم قناعة أغلب الشركات بأن التحول الرقمي مسألة حيوية وبالغة الأهمية لذلك نجد العديد من الشركات غير واثقة تماما في قدرتها علي النجاح في هذا التحول ويظن معظم المسؤلين أن شركاتهم أو مؤسساتهم لاتتمتع بالمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق طموحها الرقمي ،حيث يعتمد التحول الرقمي علي صياغة استراتيجية رقمية أنطلاقا من تشخيص الوضع الراهن وتحديد الفجوة بين القدرات الرقمية الحالية ومايجب أن تكون عليه في المستقبل ثم العمل علي تنفيذ الاستراتيجية

من خلال تخصيص الموارد اللازمة سواء كانت مالية أو بشرية أو تجهيزات وآلات ،ومراقبة تنفيذها والتقيم المستمر لنتائجها.

فوائد التحول الرقمي وأهميته :- ينجم عن التحول الرقمي مجموعة من الفوائد أهمها تحديث نماذج العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة ، تعزيز كفاءة العمليات وتخفيض نسبة الأخطاء والهفوات ، تعزيز رضا الموظفين والعملاء علي حد سواء ،تعزيز الإيرادات المحققة من الاستثمارات ،تعزيز الابتكار في التطور الحاصل في التكنولوجيا وذلك لان التكنولوجيا غيرت من طريقة تفكير وسلوك المستهلكين من كان يتوقع في يوم من الأيام أن دعم العملاء لغالبية الشركات عن طريق حسابات تويتر ،أو أن تستطيع أن تطلب عشائك بتفصيل معين ويصل إلي بيتك في حدود ثلاث أو أربع خطوات في تطبيق ما،إن لم تسارع الشركة في مواكبة ما هو حاصل حولها ستفشل حتما وهذا ما حدث لعدة عمالقة من بينهم شركة الجولات الشهيرة نوكيا وبلاك بيري وشركة تأمين الافلام بلوك بستر .

ثانيا : التحول الرقمي وتأثيره علي حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة

أحدثت البيئة الرقمية الراهنة أثراً بالغاً علي كافة جوانب الحياة وكان لها أثر مباشر علي الملكية الفكرية فقد أدي التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والمعلومات إلي نشوء إعتداءات وجرائم جديدة علي حقوق الغير والمجتمع والتي ترتبط بشكل وثيق بحقوق الملكية الفكرية والأنترنت فالتطور التكنولوجي

السريع أسهم في عمليات بأنتهاك حقوق الملكية الفكرية بالتقليد أو القرصنة بأنواعها المختلفة كما وقد أتخذ الاعتداء علي هذه الحقوق صورا وأشكاالا عديدة ،وذلك من خلال استغلال شبكة الانترنت بأستعمال طرق غير شرعية ونظرا لاهمية الملكية الفكرية بأعتبارها أحد الادوات الرئيسية في تنمية المجتمعات سعت معظم الدول إلي سن تشريعات وأتخاذ عدة إجراءات وتدابير لتكفل وتصرف هذه الحقوق من الضياع والانتهاك كما رافق ذلك اهتمام دولي من خلال غقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلي حماية هذه الحقوق في إطار دولي محكم وهذا ما سوف نتناوله تفصيلا في بحثنا .

ثالثا: خطوات مصر نحو التحول الرقمي والاساليب المستخدمة في هذا التحول وتأثيره علي الاقتصاد:

تنتقل مصر بإرادة قوية نحو التحول الرقمي في كافة المجالات هذة الإرادة مصدرها إيمان السيدالرئيس/ عبد الفتاح السيسي بأهميته هذا التحول وعلي رأسها المجال الاقتصادي والأمني وفي ذلك تسعي الحكومة المصرية لتعزيز البنية التكنولوجية للمعلومات والأتصالات والخدمات الرقمية بهدف رفع صورة الخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار، وفي سبيل ذلك تنشئ حاليا واحدة من أكبر آليات حفظ المعلومات data center في مصر كبديل عن إيداعها في الخارج وتؤكد كافة التوقعات أن العام المقبل سيشهد أنتهاء تحول نحو ٦٠شركة من قطاع الاعمال التي تستحوذ علي ٤٠% من حجم المشروعات التحول الرقمي في مصر ،وفي

أولي خطوات تنفيذ إستراتيجية الذكاء الاصطناعي والتكنولوجي في مصر أطلق أول قمر صناعي مصري للأتصالات طبية والذي يهدف إلي تطور بنية خدمات الاتصالات والانترنت لدعم القطاع الحكومي والتجاري وجذب الأستثمارات إلي مصر كما قامت مصر أيضا بأنشاء المجلس الأعلي للتحول الرقمي وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)لربط أكثر من ٧٠قاعدة بيانات حكومية ببعضها ،ومشروع ميكنة التحصيل الضريبي ،وتحويل بور سعيد إلي أول مدينة رقمية في مصر، وبناء العاصمة الإدارية الجديدة التي تركز علي فلسفة التحول إلي حكومة رقمية .

وقد بدأت الحكومة المصرية في جني ثمار هذا التحول من حيث، أرتفاع حجم الأستثمارات في قطاع الاتصالات ، وأرتفاع عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق الخط الأرضي أو الهاتف المحمول وبلغت قيمة صادرات الخدمات الرقمية ٣,٦ مليار دولار، وأهتمام شركة (جوجل) وتطلعها للعمل بشكل أكثرقرباً مع مستخدميها وإطلاق المزيد من المبادرات في مصر ، كماأعلنت شركة (أي بي أم) عن أفتتاح مركز العملاء للابتكار والصناعة ومركز الخدمات التسويق للشرق الاوسط وأفرقيا في مصر ، وإصدار ما يقرب من ٣١مليون بطافة إلكترونية كما أن عدد الحسابات المقترنة بالانترنت الشبكي في مصر وصل إلي أكثر من مليون حساب ، وأعتماد قانون الدفع غيرالنقدي ليلزم كافة الجهات بإتاحة قبول وسيلة الدف الإلكتروني . وإطلاق منظومة

الدفع الالكتروني ميزة والتي تهدف تشجيع المواطنين للإقبال علي المعاملات الالكترونية بجانب التحول إلي مجتمع أقل أعتماد علي أوراق النقد.

رابعاً : المنصات الرقمية في مجال الرياضة :-

غطّى تقرير أعدته شركة «تاتا للاتصالات»، الشركة العالمية المتخصصة في مجال توفير البنية التحتية الرقمية: «الفورمولا ١» و«سباق الجائزة الكبرى للدراجات النارية» والجولة الأوروبية للغولف، بالإضافة إلى أهم الشركات والبنوك الداعمة لهذه الرياضات مثل «HSBC» و«DAZN».

وأسقط التقرير الضوء على منصات البث والرياضات الإلكترونية وتطبيقات الواقع الافتراضي وغيرها من الابتكارات التقنية التي أصبحت بسرعة كبيرة من محركات الإيرادات الأساسية للرياضة، بالإضافة إلى حقوق البث عبر وسائل الإعلام وحضور الفعاليات والرعاية والمنتجات الترويجية.

فهي، كما جاء في التقرير، لا تساعد فقط على زيادة نسبة المشاهدة العالمية للرياضة، بل تعمل أيضاً على تعزيز التفاعل بين عشاق الرياضة، ما يوفر قيمة مقترحة أكثر جاذبية للجهات الراعية وشركات الإعلانات. ولهذا ووفقاً للتقرير، فإنه بغض النظر عن الدور الذي تلعبه الشركات في عالم الرياضة، يجب أن تمتلك كل منها استراتيجية رقمية موحّدة لتحرير الفرص الجديدة للنمو. ويصف التقرير التقنيات الرقمية بـ«الوصفة السرية» لاستقطاب مشاركة المعجبين، وبأن سر الاستراتيجية الرقمية الناجحة هو إغناء تجربة المعجبين. وقد يعني هذا توفير طرق جديدة لعشاق الرياضة في الملعب أو المضمار

لتجربة الرياضة بطرق جديدة، أو تشكيل جسر وصل بين المعجبين في جميع أنحاء العالم عبر تقريبهم للحدث المباشر بأكثر الطرق تفاعلية. كما تتيح المنصات الرقمية للرياضات المختلفة نسج علاقات تواصل أكثر ترابطاً بين عشاق الرياضة، عبر تسهيل التواصل المباشر مع نجوم الرياضة البارزين من خلال منصات التواصل الاجتماعي مثل «إنستغرام»، التي تساعد المشجّعين في التعرف على الشخصيات المهمة المفضلة لديهم. وهذا ما يجعلهم «أكثر التصاقاً» من منظور تجاري، ومن المرجّح أن يقوموا بشراء اشتراكات القنوات التلفزيونية وقنوات البث، وأن يحضروا الفعاليات ويشتروا السلع التجارية. وتشمل النتائج الرئيسية الأخرى للتقرير ما يلي :

> بدأت الخطوط الفاصلة بين منصات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية بالتلاشي، ما أدى إلى حدوث تحوّل ضخم في المجال الترفيهي وتخطي الحواجز الجغرافية التقليدية، وإبراز الحاجة إلى أن يعيد النظام البيئي الرياضي التفكير في طرق توليد الإيرادات.

> تسهّل المنصات الرقمية على المجال الرياضي الوصول إلى المناطق الجغرافية والجماهير في جميع أنحاء العالم، التي لم يكن باستطاعتهم الوصول إليها من قبل.

> إن الطرق التي تتبعها الأنظمة الرياضية للوصول إلى جماهير جديدة وتحسين تفاعل عشاق الرياضة مترابطة بشكل كبير: فالرغبة في جذب المزيد

من الناس إلى التفاعل مع المحتوى المباشر على موقع «فيسبوك» لا ينفي ضرورة تعبئة الملاعب بالمشجعين.

وفى مصر هناك محاولات جيدة لمواكبة التحول الرقمي حيث أكدت وزارة الشباب والرياضة بدء العمل في منظومة التحول الرقمي لربط جميع مراكز الشباب علي مستوي الجمهورية كما كشف النادي الاهلي عن إستراتيجية التحول الرقمي التي وضعها ضمن خطته المستقبلية لتحويل جميع الخدمات المقدمة للأعضاء إلكترونية وتم إطلاق تطبيق ahly app الذي يقدم خدمات سداد الاشتراكات السنوية والاقساط ألكترونيا والحصول علي بطاقة العضوية عن طريق خدمة التوصيل للمنازل ومواعيد التدريبات الخاصة بالأنشطة الرياضية.، كما وقع نادي هليوبلس الرياضي بروتوكول تعاون مع أحدي البنوك للتحول الرقمي وهذه المحاولات رغم جديتها إلا إنها قليلة وبطيئة ولاتواكب التحول القوي في باقي القطاعات التي تحقق قفزات نوعية يومية في هذا المجال ، ويجب أن يكون التحول الرقمي في الرياضة مواكبا لهذه السرعة حتي نواكب التطور والنقلة النوعية في الدولة وهذا ما سوف يتم تناوله تفصيلا في موضوع بحثنا.

خامساً : تأثير المنصات الرقمية على العلامات التجارية :

ففي عصر التحول الرقمي والتطور التكنولوجي الذي يشهده عالمنا اليوم، تزداد مسألة تميز العلامات التجارية تحدياً يوماً بعد يوم، حيث تحتدم المنافسة بين الشركات التقليدية وتلك الناشئة حديثاً بهدف إثبات الوجود وتعزيز الذات

والوصول إلى العدد الأكبر من العملاء. وقد باتت اليوم عملية دمج العنصر الإبداعي مع تميز الخدمة ضرورة لا بد منها للمسوقين الطامحين إلى وضع بصمتهم في حياة العملاء وكسب إخلاصهم للعلامة التجارية. ولم يعد أمام العلامات التجارية أي خيار سوى ابتكار وسائل جديدة تترك انطباعاً مؤثراً لدى العملاء بين كل فترة وأخرى، ماذا يعني ذلك للمسوقين؟ يعني ذلك للمسوقين ببساطة ضرورة العمل على إطلاق حملات متعددة ومتزامنة بين كل فترة وأخرى بطريقة متجددة وإبداعية تختلف عن سابقتها. وينبغي على العلامات التجارية السعي لخلق محتوى مميز من خلال شراكات قوية مع المستهلكين لتقوية الارتباط بين الطرفين وتعزيز حب العلامة التجارية لدى الجمهور.

من المتوقع أن يصل حجم سوق برمجيات التسويق الرقمي في العالم إلى ٧٧,٠٥٦ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره ١٦,٦% حتى عام ٢٠٢٣، فيما يوفر انتشار الإنترنت والرقمنة للمسوقين فرصاً هائلة لاستهداف عملائهم وتعزيز خدمة العملاء ، وأكّد الخبراء أهمية التسويق الإلكتروني ودوره في تعزيز العلاقة مع العملاء وأثره في جودة الخدمات التي انبثقت خلال السنوات الخمس الأخيرة من خلال مسارعة شركات قطاع التجزئة لمواكبة أحدث التطورات لتزويد عملائها بأحدث الحلول والمنتجات فور توافرها، إضافة إلى خلق جو من الثقة والتفاعلية مع العملاء والوصول إلى قطاع عريض من العملاء عبر أحدث الوسائل الإلكترونية ، وقال ديفاسيش أودي رئيس التسويق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في

«إتش إم دي»، إن المستهلكين في الإمارات هم الأكثر معرفة بالتقنيات التكنولوجية في المنطقة، مشيراً إلى تنامي الاستثمار في التسويق الرقمي في الدولة.

وأفاد أن العلامات التجارية تدرك الحاجة إلى الاستثمار في استراتيجيات التسويق الرقمي لتقديم تجارب شخصية أكثر لعملائها، مشيراً إلى أن الشباب يمثلون الفئة الأساسية التي تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل دفع عجلة التسويق الرقمي على مدى السنوات المقبلة

سادساً: دور المنصات الرقمية فى ظهور الرياضة الألكترونية فى ظل جائحة كورونا.

تؤثر صناعة الألعاب الإليكترونية على الاقتصاد بشكل مباشر من خلال تعزيز حجم الاستثمار في مجال إنتاج هذه الألعاب، الأمر الذي ينعكس على تنمية حركة التجارة والاستهلاك وفتح الأسواق، بما ينعكس بدوره على زيادة حجم الإيرادات. وهناك تأثير آخر غير مباشر يتعلق بحقيقة أن الابتكارات التكنولوجية والخدمية التي تم تطويرها لألعاب التسلية تنتقل إلى قطاعات أخرى وتطبيقات غير ترفيهية، ويصبح هناك نمو لحركة تبادل المعرفة بشكل طوعي وغير طوعي للمعلومات والبرمجيات ذات الصلة بتطوير الألعاب. الأمر الذي يساهم في تطوير تطبيقات وأفكار جديدة، من شأنها جذب المزيد من المستهلكين، ونمو تراكم رأس المال. من جهة أخرى، تساعد صناعة الألعاب الإليكترونية في توفير فرص عمل جديدة وبدخول مرتفعة. على سبيل

المثال، ساهمت صناعة الألعاب الإليكترونية في المملكة المتحدة في توفير ٤٧ ألف وظيفة في عام ٢٠١٦، ساهمت بإضافة حوالي ٢,٨٧ مليار دزلار في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهمت في توفير ٦٥٦٧٨ وظيفة في الولايات المتحدة، في العام ذاته، وأضافت إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١١,٧ مليار دولار. ولا تقتصر فرص العمل في هذه الصناعة على البرمجة والتصميم وحسب، وإنما تشمل مجالات أخرى مثل الرسم، والتسويق، والدعم الفنى، والموسيقى، والكتابة، والإنتاج، وتحليل السوق ويتمتع اللاعبون في مجال الألعاب الإليكترونية بقدرات ابتكاريه قوية، ويعملون كمحفزات للابتكار والنمو القائم على المعرفة في مختلف الصناعات الأخرى. كما يؤدي شراء الألعاب إلى شراء منتجات تكميلية أخرى مثل الأجهزة المتصلة بالإنترنت وتساهم صناعة الألعاب الإليكترونية في نمو الاقتصاد بطرق عديدة، ليس فقط من حيث قيمة المبيعات المباشرة، بل من حيث تشجيع الابتكار، وتطوير التكنولوجيات الجديدة، وتنمية البنية التحتية للخدمات المتقدمة عبرالإنترنت، وتحفيزالقطاعات التكميلية بما في ذلك قطاع الإعلام المرتبط بشكل كبير بصناعة الترفيه.

وتنمو صناعة الألعاب الإليكترونية بشكل أسرع من أي قطاع آخرمن قطاعات الترفيه، مثل التلفزيون والفيديو والموسيقى والسينما والكتب. وهي صناعة تتميز بقدر كبير من الديناميكية والتطور وفق التحول الرقمي كبيئة حاضنة للنمو، وبخاصة بعد الدور الذي لعبته المنصات الجديدة للهواتف المحمولة في مجال الإنترنت والتطبيقات المختلفة في مجال صناعة الألعاب.

ويرجع النمو المتسارع في هذا القطاع إلى عوامل عدة، تتعلق بالنمو السريع في حجم المستهلكين للألعاب الإليكترونية، والنمو السريع في حجم مستخدمي الإنترنت والهواتف الذكية عالميا، ما أوجد سوقا عالمية ضخمة. أضف إلى ذلك عناصر الجذب التي تتمتع بها الألعاب الإليكترونية، حيث أصبحت الألعاب الإليكترونية جزءا من ثقافة الأجيال الجديدة والناشئة. وتعد عملية التحول الرقمي Digitalization أكبرمحرك للنمو في صناعة الألعاب، وبخاصة بعد الدور الذي أحدثة إطلاق أول هاتف ذكي في عام ٢٠٠٧ من ثورة في مجالات إنتاج واستخدام وانتشار التطبيقات الخاصة بالألعاب الإليكترونية، بعد أن كان اللعب متاحا فقط على أجهزة الكمبيوتر الشخصية والأجهزة الخاصة. فقد أدى تطور الهواتف الذكية إلى ظهور متاجر لبيع التطبيقات الخاصة بالألعاب الإليكترونية، ما جعل عملية الوصول إليها أمرا بسيطًا وسهلًا بالنسبة للمستهلكين. وفي الوقت نفسه، تمكن المطورون من إنتاج المزيد من الألعاب بالاعتماد على منصات الهواتف المحمولة الأكثر شعبية وأنظمة التشغيل المختلفة iOS، Android .

سابعاً :الأتجاه التشريعى للأعتراف بالحماية القانونية للمصنفات الرقمية.

حماية البرمجيات وقواعد البيانات وطوبوغرافيا الدوائر المتكاملة ، كان واحدا من اهتمامات المؤسسات التشريعية في العديد من الدول منذ الثمانينات (وبعضها قبل ذلك) ، وتعد موجة التشريع في حقل حماية هذه المصنفات الموجة الثالثة لتشريعات عصر المعلومات او ما يطلق عليه قانون الكمبيوتر

سبقتها – كما اوضحنا في الفصل الاول – تشريعات حماية البيانات الخاصة (الخصوصية) وتشريعات جرائم الكمبيوتر ، وقد خضعت تشريعات الملكية الفكرية في هذا الحقل الى العديد من التعديلات الناجمة عن ضرورة التقاطع والتواؤم مع الطبيعة المتغيرة والسريعة لحقائق وابتكارات عصر المعلومات، الذي كانت سمته التحولات الدراماتيكية في زمن قياسي ، ان الوقوف التفصيلي على محتوى هذه التشريعات واتجاهات الحماية وقواعدها سيكون موضوع الكتاب الثالث من هذه الموسوعة ، ونكتفي في هذا المقام بابراز ما اظهره البحث التحليلي بشان السمات العامة لهذه التشريعات ، وتعداد قائمة القوانين الوطنية التي تناولت بالمعالجة والتنظيم الحماية القانونية لمصنفات المعلوماتية المذكورة ، وتسهيلا للعرض فاننا نظمنا جداول تحدد السمات العامة والمحتوى العام لتشريعات حماية البرمجيات وقواعد البيانات والدوائر المتكاملة وقائمة بهذه التشريعات على نحو ما انتهجنا بالنسبة لبقية موضعات قانون الكمبيوتر. اما بالنسبة للنشر الالكتروني واسماء المواقع فكما قدمنا فان الجهود التشريعية لما تزل في مرحلة المخاض حتى بالنسبة للدول التي قطعت شوطا في التدابير التشريعية في هذا الحقل ، اذ لما تزل عناصر هاتين المسالتين محل جدل واسع تلقي بظلالها على محتوى التشريع وقواعد التنظيم ، تشريعات حماية الملكية الفكرية (Protection of Intellectual Property) في حقل (البرمجيات –computer programs ، وقواعد المعلومات databases – والدوائر الطوبغرافية– topographies) وسوف يتم تناولها تفصيلاً فى المؤتمر.

المبحث الأول : تعريف التحول الرقمى وفوائدة

مفهوم التحول الرقمي: المطلب الأول

أصبح التسويق المؤثر عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات من أهم الأدوات الحديثة التي لجأ لها المسوقون للترويج لعلاماتهم التجارية وذلك مع تقلص فاعلية الأدوات التقليدية التي أصبحت أقل قابلية في جذب العملاء . ومع تزايد معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي واجهت العلامات التجارية صعوبة في محاولة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي بطرق جديدة في الوصول للأسواق المستهدفة , ومع ظهور المؤثرين عبر المنصات الرقمية بدأ تعامل العلامات التجارية في هذا المجال وعرض منتجاتهم في منشوراتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق الوعي بالعلامة التجارية ودفع المستهلكين إلى تجربتها واستخدامها. ويندرج التسويق عبر المؤثرين تحت خدمات الند للند واقتصاد المشاركة أو " الاقتصاد المضطرب" الذي نما بشكل كبير في الفترة الاخيرة . وقد حظيت شبكات الند للند ووسائل الإعلام الاجتماعية باهتمام كبير من الأوساط الأكاديمية في جميع مجالات العلوم الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي والوسائط الاجتماعية، ونتج عن تلك الظاهرة العديد من القضايا الأخلاقية والقانونية، وتتصدى هذه الدراسة إلى دراسة تأثيرات استخدام المؤثرين عبر المنصات الالكترونية في الترويج للمنتجات وعلاقتها بقضايا حماية المستهلك , وكيف يمكن تنظيم الممارسات الإعلانية للأفراد المؤثرة , وهل يجب أن يعامل هؤلاء الأفراد كمحترفين أو

كمستهلكين؟ وكيف ينبغي تنظيم خطابهم؟ وكيف أثرت المنصات المنتشرة عبر شبكة الإنترنت على السلوكيات الشرائية للمستهلكين , ولاسيما مع

: موضوع التحول الرقمي موضوعاً ساخناً ومتداولاً بكثرة في هذه الأيام، وفي الحقيقة هي أن العالم يجري رقميًا وحتى تستطيع أي منظمة البقاء في المنافسة يجب عليها أن تتحول رقميًا، لما للتحول الرقمي من إيجابيات عديدة.

التحول الرقمي

تعتبرهناك العديد من الفروق بين الاستراتيجيتين بين SEO و SEM نذكر لك هنا أهم هذه الفروق وأبرزها ليمكنك تحديد أي الأسترتاجيتين أنت بحاجة إليها فالتحول الرقمي يساعد :المنظمات والأفراد على

▪ تقليل وتوفير الجهد والطاقة والتكاليف أيضاً.

▪ تنظيم وتحسين الكفاءات التشغيلية.

سرعة أداء الإجراءات الرقمية تفوق الإجراءات بالطرق التقليدية، وبالتالي. سوف تكون هذه الإجراءات سهلة وسريعة على المستفيدين ▪

▪ فتح مجال للإبداع في كيفية تقديم الخدمات التي يتم تقديمها للعملاء.

▪ تسهيل كيفية مراقبة المسؤولين لسير العمل.

.يساهم التحول الرقمي أيضاً في سرعة الانتشار والتوسع للشركات والمؤسسات ووصولهم إلى أعداد كبيرة من الجمهور ▪

.التحول الرقمي يسمح للعملاء المحتملين بالتعرف على النشاط التجاري الذي تقوم به وإجراء عمليات البيع والشراء في أي وقت ومكان ▪

كذلك يعتبر من أهم إيجابيات التحول الرقمي هو إمكانية تتبع ومراقبة وتحليل المقاييس والبيانات التي سوف تحصل عليها من خلال التسويق الرقمي لنشاطك وسوف يمكّنك من ▪

.استخدام هذه البيانات في تحسين وتطوير جودة العمل للحصول على نتائج أفضل

عندما تقوم بالتحول الرقمي الكامل لنشاطك التجاري والعمل على تحويله بشكل متقن وجيد سوف يساهم ذلك بتحسين ورفع مستوى الأرباح الإجمالية لنشاطك التجاري ▪

أصبح التحول الرقمي ضرورة وذلك لاهمية التحول الرقمي في الوقت الراهن حيث يعد من أحد أهم التحولات المذكورة في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. ونظراً لذلك أعلنت العديد من الجهات أنها ستلتزم بقرار المملكة في هذا التحول والعمل على تحويل المجتمع بأكمله إلى مجتمع رقمي ذكي ومتطور ، سعياً لأن تكون المملكة أحد أفضل النماذج العالمية في مجال التحول الرقمي

المطلب الثانى فوائد التحول الرقمي

يتطلب التحول الرقمي مشاركة كاملة من الشركة، أي إذا كان العمال يركزون على الأهداف الأساسية، فهناك فرصة كبيرة لنجاح التحول الرقمي. فيما يلي بعض الفوائد والأهداف الرئيسية للتحول الرقمى تحسين الخدمة: يعد تحسين الخدمة أحد الأركان الأساسية للتحول الرقمي. لا يمكن أن تكون أي تحسينات داخلية في حد ذاتها. أي يجب أن يتمتع العملاء بخدمة أفضل ويجب تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر اكتمالاً. وسيكون لهذا تأثير إيجابي على الإدارة والأرباح

١- زيادة التعاون الداخلي: إذا كان مشروع التحول الرقمي كبيرًا بما يكفي، فيمكنه لمس المؤسسة بأكملها وتعزيز التعاون الداخلي بشكل أفضل. والأمثلة النموذجية الأفضل لتحسين عمليات إدارة المستندات هي شبكات الشركة الداخلية المستخدمة. إذ يمكنها فتح فرص للنقاش بين العاملين في الفرق الذين لم يكن لديهم أي اتصال.

٢- تحسين العمليات: كل عمل يمربسلسلة من العمليات المتكررة. قد تكون مرتبطة بشكل شائع بالتصنيع أوالتسويق أوالمحاسبة. فالتحول الرقمي يتيح فرصة صقل الكفاءات لتحسين العمليات. وطبعا بالتحسين المستمرتتحسن نماذج التشغيل ويمكن أن تعطي الأعمال نتائج إيجابية. وبالتالي سيؤدي لتحسين عملية أي جزء من العمل، كما يكمن جمال التحول الرقمي في أنه يستهدف أجزاء قليلة من العمل، أو المؤسسة بأكملها في وقت واح

٣- زيادة الكفاءة: الكفاءة هي النتيجة الطبيعية للعمليات المتطورة والجيدة. وباستخدام القوة التي لا مثيل لها للتكنولوجيا الحديثة يمكن أن تصبح تدفقات العمل أسرع وأكثر سلاسة وقابلية للتكرار. إذ يقضي الموظفون وقتًا أقل في المهام العادية حتى يتمكنوا من التركيزعلى الأفكاروالابتكارات. كما يستفيد العملاء أيضًا من زيادة الكفاءة في تعاملاتهم مع المنظمات

٤- الاستقلالية: في سوق سريع الحركة، تعد المرونة التنظيمية سمة مرغوبة. لقد ولت أيام المنظمات الجامدة وبطيئة الحركة التي تملي على العملاء كيفية التعامل معهم بل في الوقت الحاضر، حتى أكبر الشركات عليها التكيف مع الاتجاهات والاستماع إلى المستهلكين. إضافة الى ذاك, تتيح التكنولوجيا للشركات أن تصبح متصلة ومرنة. يقل وقت اتخاذ القرار وتقصر دورات التعلم.اذن باستخدام التحول الرقمي، يمكن قياس كميات هائلة من نقاط البيانات وتحليلها بهدف التحسين وزيادة السرعة.

٤- إنشاء نماذج أعمال جديدة: قد فتحت الثورة الرقمية العديد من نماذج الأعمال الجديدة. فمتلا التحسينات في التكنولوجيا أصبحت تمكن من سرقة نماذج الأعمال القديمة والاستيلاء عليها في أي وقت من الأوقات.

تقليل التكاليف: خفض التكلفة أمرمرغوب فيه للغاية في الأعمال التجارية. فمنذ أيام الثورة الصناعية التي قادت العمليات اليدوية, كان خفض التكلفة هو الفرق بين بقاء الأعمال وفشلها. أما اليوم يقوم الذكاء الاصطناعي القوي

بأداء مهام عالية ومتكررة ويأخذ أعدادًا كبيرة من الشركات لتوفير التكاليف.٥-

يمكن أن يخلق التحول الرقمي بيئة عمل حيث يستطيع للموظفين تحسين الإنتاجية في حياتهم العملية اليومي ة.وأدوات تعاون المؤسسة هي أمثلة رائعة على ذلك, فمثلا يمكن لأدوات Microsoft Teams تقليل الخسائروزيادة الإنتاجية في المؤسسات الكبيرة. ٦- تحسين أداء الموظف

٧- الالتزام بأمن البيانات: يعد أمن البيانات مصدرقلق كبيرللشركات اليوم، فمع انتقالنا إلى عصرانترنيت الأشياء، سيكون الأمان هو كلمة السر الرئيسية. بمعنى آخر لن يصبح التحول الرقمي أمرًا ممتعًا كما عهدناه، ولكنه سيظل أمرا ضروريا. مهما كان مشروع التحول الرقمي الخاص بك، لا يمكن أن يظل عملك جزيرة من العمليات اليدوية التي تتوقع المنافسة في السوق الرقمية الحفاظ على ميزتك التنافسية: نظرًا لأن بعض المكاسب الرئيسية للتحول الرقمي تتمثل في تعزيز العمليات وتحسين الكفاءة، فإنه يرى أن الشركات التي تفعل ذلك بشكل أفضل ستجني ثمارها.أي سوف يطورون ويزيدون ميزاتهم التنافسية على المنافسين السماح لك بالتركيز على الكفاءات الأساسية: ليس من غير المألوف أن تنفق الشركات سريعة النمو الوقت والجهد على الكفاءات غيرالأساسية, لان التحول الرقمي فرصة جيدة للشركات لإلقاء نظرة طويلة وراصدة لكل ما هو ضروري لأعماله..

أهمية التحول الرقمي:

الغرض الرئيسي من أي تحول رقمي هو تحسين عملياتك الحالية. إذ يعد التحول الرقمي مهمًا لأن الشركات يجب أن تتطور لتظل قادرة على المنافسة في صناعتها. إذا ان كنت تتطور فأنت في صدد تحقيق الأهداف والأرباح بصفة مجملة يعد التحول الرقمي مهمًا لأنه يسمح للمؤسسات بالتكيف مع الصناعات المتغيرة باستمرار وتحسين طريقة عملها..

مجالات التحول الرقمي: يمكن تسليط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية للتحول الرقمي للمؤسسات

تجربة العميل: العمل على فهم العملاء بمزيد من التفصيل، واستخدام التكنولوجيا لدعم نمو العملاء، وإنشاء المزيد من نقاط التواصل مع العملاء.

العمليات التشغيلية: تحسين العمليات الداخلية من خلال الاستفادة من الرقمنة، وتمكين الموظفين بالأدوات الرقمية, بالإضافة إلى جمع البيانات لمراقبة الأداء واتخاذ قرارات عمل أكثر استراتيجية.

نماذج الأعمال: تحويل الأعمال من خلال زيادة العروض المادية بالأدوات والخدمات الرقمية، تقديم المنتجات الرقمية، واستخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات مشتركة عالمية.

المطلب الثالث مميزات التحول الرقمي: عند مراجعة عالم الرقمنة سريع التغير، ظهرت بعض الخصائص المحددة للتحول الرقمي وهي كالتالى:

تركيز مفرط على تجربة العميل: تبدأ الشركات عادةً في التحول الرقمي من خلال تطوير فهم كامل للعميل. يمكنك فهمهم من خلال الاجابة على الاسئلة التالية: من هم العملاء؟ ما هي التركيبة السكانية للعملاء؟ كيف يتفاعل العملاء مع الشركة؟

العمليات التشغيلية بشكل جيد–معرفة، تبسيط، وشفافية: يعد وجود عمليات تشغيلية محددة بوضوح أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق تحول رقمي ناجح.لأن وجود مثل هذه العمليات لا ينتج فقط البيانات اللازمة لصنع القرار، ولكنه يمكّن أيضًا المنظمة من أن تصبح أكثر ذكاءً وأكثراستجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة باستمرا، فضلاً عن تسهيل تدفق المعرفة الجيد داخل المنظم.

تكامل واضح بين البيانات والعملية: بينما يجب أن يكون هذا هو الحال في أي منظمة (ولكن في كثير من الأحيان ليس كذلك!) في المنظمة التي تم تحويلها رقميًا، يتم اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق والبيانات الناتجة عن العمليات. وفي الواقع، تُستخدم البيانات لتغييرالطريقة التي تعمل بها الشركةولإجراء تصحيحات للمسار أو اتخاذ قرارات استراتيجية أخرى.

التفكير في "القيمة" وليس "الانشطة": لا يعد التحول الرقمي مجرد نظام للتجارة الإلكترونية يعتمد على المنشطات، ولكنه طريقة جديدة تمامًا للتفكيرفي كيفية تقديم المنظمة للقيمة من خلال نظام بيئي للأنشطة. وينتج عن هذا التحول ثقافة تتحدى الوضع الراهن و تبحث بنشاط عن فرص لتقديم قيمة بطرق جديدة ومبتكرة وربما تؤدي إلى نماذج أعمال جديدة.

المطلب الرابع عيوب التحول الرقمي يمكن صياغة أهم عيوب التحول الرقمي فيما يلي:

١- زيادة الاحتيال : أدت الثورة الرقمية والتكنولوجية في القرن الأخير,ايضا الى تطورالنصب والاحتيال عبر الإنترنت. إذ بدون القدرات المناسبة والوعي بكيفية استخدام الإنترنت بكفاءة، يواجه العملاء مخاطرالاحتيال المحتمل. علاوة على ذلك، من خلال استخدام أدوات عبر الإنترنت، قد يؤدي ذلك إلى كشف معلوماتهم الخاصة. كما ان بعض خصائص المعاملات عبرالإنترنت يساهم في السرقات وتضليل المستهلكين المطمئنين لإرسال استثماراتهم إليهم.

٢- مخاوف الموظف: على الرغم من أن التكنولوجيا المبتكرة يمكن أن تهزم الاعتماد على القوى العاملة، فإن الجانب السيئ هو أن الموظفين قد يفقدون وظائفهم بهذه الطريقة.

٣-ا لأسعار: بينما تقود التكنولوجيا الجديدة إلى مدخرات عالية، فإنها تنتج أحيانًا مصروفات مقدمة كبيرة على المدى الطويل. ولا يمتلك صاحب العمل الصغير الموارد اللازمة لشراء نظام كمبيوتر حديث أو آلة جديدة.

٤- توقف العمل: ذا لم يؤدي الاستثمار إلى زيادة الإنتاج أو تقليل النفقات خلال الرحلة الطويلة، فقد يؤدي ذلك إلى إحداث تأثير معطل على قابلية الخدمة على المدى الطويل.

٥- مخاوف الخصوصية: أصبح توزيع المعلومات والخصوصية مصدر قلق شائع في الدورة الرقمية. فقوة المنصة الرقمية التي تخزن كميات كبيرة من المعلومات المعروضة، لها إمكانية التتبع غير القانوني للأنشطة والمزايا الشخصية للعملاء.إذا إن لم يكن الأفراد حريصين على التطبيق، فهناك احتمالات كبيرة أن يقود هذا لجمع معلوماتهم الشخصية الوفيرة والتي تتحول إلى إنشاء ملف تعريف غير قانوني وتُستخدم هذه البيانات لأغراض غير شريفة مثل تبادلها مع وكالات في السوق دون علم المستخدم.

المبحث الثانى: التحول الرقمي وتأثيره علي حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة(المصنفات الرقمية)

تعتبر دراسة المصنفات الرقمية في الملكية الفكرية ، من أهم محاور في إطار حماية الملكية الفكرية ، ومن بين أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية والجزائر خاصة ، فقد تدت الإجابة ، عن الإشكالية المطروحة :أهمية التطبيقات الرقمية و مدى مساهمتها في حماية الملكية الفكرية بالمؤسسات من خلال الدراسة السابقة نجد : أن حماية التطبيقات الرقمية ، ستجعل نسبة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية قليلة و تساهم في رقي المؤسسات و مواكبة مثيلاتها من المؤسسات سواءا في مصر أو في الدول الأخرى و حماية الملكية الفكرية تجعل السرقات العلمية أقل بكثير ، والصعوبات المتعددة في هذا المجال ، كما يمكن أن تؤدى حماية المصنفات الرقمية ، إلى ظهور تحديات مستقبلية تداشيا مع حقوق الملكية الفكرية لكل المصنفات الحديثة ،

ومن أهم النتائج المقدمة أن الحل المناسب هو التنسيق بين مختلف الدول من أجل وضع قوانين موحدة ، فيما بينها لتعزيز المكانة العلمية والثقافية لحماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات في بيئة الانترنت . التحسيس والتوعية وتعريف المستهلكين ، ومراكز البحث ، بالحالات والممارسات التي تعتبر سرقة علمية ، وانتهاك للملكية الفكرية . إعداد دراسات مقارنة حول حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية والبرامج الرقمية ، واستخلاص نقاط القوة والضعف في مختلف القوانين . ، استخدم برمجيات عملية ، تخول مستخدميها القدرة على التقاط السارق ، من خلال التجول بالشبكة حيث يتولى البرنامج تتبع حركة الاتصال ، ويلتقط أعمال السارق ويتأكد منها.

لقد أتاحت الحرية المطلقة على الإنترنت سهولة إصدار أي فرد في أي مكان في العالم لأي موقع يكتب فيه ما يريد ويهاجم فيه أي شخص سواء كان فرداً أو جماعة رسمية أو غير رسمية، أو أن يصدر موقعاً يطلق عليه صحيفة أو جريدة، وينشر عليها مواد منقولة من أي مصدر أو مرسلة من أي قارئ، دون التأكد من مصدرها، ودون أي ضوابط للنشر.،بل إنه في الوقت الذي انتشرت فيه المطالبة بحقوق الملكية الفكرية نجد هذه الحقوق تهدر بسهولة من خلال مواقع الإنترنت التي تقوم بالاستيلاء على مواد صفحاتها من أي موقع آخر أو من صحيفة مطبوعة لا فرق دون أية مراعاة للملكية الفكرية التي يتحدث عنها العالم، ليس هذا فقط بل إن بعض المواقع التي تعد مواقع كبرى تقوم باستلام المادة من المراسلين وتنشرها دون أي مقابل مادي، بدعوى أنه لا يوجد ميزانية للدفع مقابل المواد المنشورة، رغم أن بعض هذه المواقع مدعمة بشكل كاف،

ولكنها تستغل أيضا تعطش البعض ورغبته في نشر مواد مكتوبة بأسمه لا يتمكن من نشرها في صحف مطبوعة.

من أجل هذا تأتى أهمية البحث والدراسة حول حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت في ظل ثورة هائلة في النشر الإلكتروني على مستوى العالم، بدأت هذه الثورة دون أي ضوابط أو مراعاة لقوانين فخرجت عشوائية إلى حد كبير تحتاج إلى من ينظمها ويقننها، خاصة في ظل نظام دولي جديد يعتمد على التطور والسيطرة والسلطةالملكيةالفكرية:مفهومها االملكية الفكرية حسب ما عرفها المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات هي كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية، والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة. ويهدف نظام حماية حقوق الملكية الفكرية إلي تنمية البحث والتطوير و تقديم معلومات لأجل تقدم المعرفة وذلك بتقديم حوافز للاستثمار في العملية الإبداعية وتشجيع الوصول إلي الابتكارات

حق المؤلف في البيئة الرقمية: .

إن أصحاب حق المؤلف يواجهون في البيئة الرقمية المتشابكة عدد كبير من الصعوبات والقضايا والمشكلات بسبب النشر في هذه البيئة الرقمية أو إتاحة مصنفاتهم عليها، والتي يرجع السبب في وجود غالبيتها إلى السهولة التي

يمكن من خلالها استنساخ المواد المنشورة الكترونياً على الانترنت وقلة التكاليف المالية التي تستلزم ذلك

أولا: لابد من تعريف من هو المؤلف ؟

انه هو الشخص الذي أبدع المؤلف لوحده والذي يتمتع بالحقوق المترتبة على المصنف دون أن يشاركه شخص أخر وقد يكون شخصاً معنوياً أو طبيعيا أو باسم مستعار بشرط ألا يكون هناك أي شك في شخصية المؤلف

أما عن مفهوم مصطلح حق المؤلف فأنه هو مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية، ويشمل المصنفات الأدبية وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والبرامج والأفلام والقطع الموسيقية وتصاميم ، الرقصات والمصنفات الفنية مثل اللوحات الزيتية, الرسوم, الصور الشمسية والمنحوتات ومصنفات الهندسة المعمارية والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية، تتمتع الحقوق المادية للمؤلف بالحماية طيلة مدة حياة المؤلف يضاف إليها مدة خمسين سنة تسري اعتبارا من نهاية السنة التي حصلت فيها وفاة المؤلف أو آخر مؤلف في حالة الأعمال المشترك أما بالنسبة إلي قوانين حماية حق المؤلف فأنها عموما تعمل على حماية الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة، والمصنفات الأخرى كالخطب، والمواعظ، والمصنفات المسرحية، والمسرحيات الغنائية، والموسيقية والتمثيل الإيمائي، والمصنفات الموسيقية، والمصنفات السينمائية والإذاعية السمعية البصرية، وأعمال الرسم، والتصوير، والنحت، والحفر، والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفية، والصور التوضيحية،

والخرائط، والتصميمات والفنون التطبيقية الزخرفية، والخرائط السطحية للأرض، وبرامج الحاسب، وامتدت حسب اتفاقية تربس إلى البرمجيات، سواء كانت بلغة المصدر أو الآلة، إضافية إلى قواعد المعلومات وتحمى برامج الحاسب، وقواعد البيانات وفقا لحق المؤلف طيلة حياته ولمدة خمسين عاما بعد وفاتهاا وتشمل الحماية، الحقوق المعنوية للمؤلف، والحقوق المالية لاستغلال المصنف، وهي حماية استئثارية للمؤلف يمنع من خلالها أي استعمال يضر بمصلحته، وتعطي الحق للمؤلف في استنتاج مصنفة واحدة واستغلالها وفقا لشروط تقترحها القوانين العربية. وتنص القوانين أيضا على إجازة استخدام المصنف دون إذن المؤلف، في معرض تقديم المصنف أو خلال اجتماع عائلي، أوفي مؤسسة تعليمية ثقافية، أو اجتماعية، أو لأغراض شخصية يعمل نسخة واحدة دون تعارض مع الاستغلال العادي، واستعماله في الإيضاح التعليمي والاستشهاد بفقرات منه في إنتاج آخر

حقوق الملكية الفكرية المعنوية والمادية للمؤلفين الحقوق المعنوية (الأدبي):

هو أن تنسب الفكرة الابتكارية إلى الشخص المبتكر وله وحده الحق في الكشف عنها للكافة، أذن فالحق الأدبي يتعلق بالشخص المخترع في اسمه وسمعته وشهرته ونطاق هذا الحق زمنيا حق دائم، وهي من الحقوق اللصيقة بشخص مؤلفها وبالتالي لا تخضع للتصرفات القانونية.

تتمثل الحقوق المعنوية بما يلي: –

أ- الحق في أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة .

ب – الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده .

ج – الحق في إجراء أي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير أو التنقيح أو الحذف أو الإضافة.

د- الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل أخر عليه أو أي مساس به من شأنه الإضرار بسمعته وشرفه على أنه إذا حصل أي حذف أو تغيير أو إضافة أو أي تعديل آخر في ترجمة المصنف.

هـ – الحق في سحب مصنفه من التداول إذا وجدت أسباب جدية ومشروعة لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً .

الحقوق المادية

هي الحق بالاستغلال المادي وتتمثل في الإفادة مالياً من الإنتاج الفكري والإبداعي، فهو حق مؤقت، ويجوز لمالك الحق بعد ذلك أن يتصرف به كيفما يشاء، حيث أن للمؤلف الحق في استغلال مصنفه بأي طريقة يختارها ولا يجوز للغير القيام بأي تصرف مما هو مبين أدناه دون إذن كتابي من المؤلف أو من يخلفه

تتمثل الحقوق المادية فيما يلي:

أ . الحق في استنساخ المصنف بأي طريقة أو شكل سواء كان بصورة مؤقتة أو دائمة بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو التسجيل الرقمي الالكتروني والحق في طباعة المصنف وإذاعته وإخراجه.

ب. الحق في ترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو توزيعه موسيقيا أو إجراء أي تحوير عليه.

ج. الحق في التأجير التجاري للنسخة الأصلية من المصنف أو نسخة منه إلى الجمهور .

د. الحق في توزيع المصنف أو نسخه عن طريق البيع أو أي تصرف أخر ناقل للملكية .

هـ. الحق في استيراد نسخ من المصنف وان كانت هذه النسخ قد أعدت بموافقة صاحب الحق فيه .

الحق في نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق التلاوة أو الإلقاء أو العرض أو التمثيل أو النشر الإذاعي أو التلفزيوني أو السينمائي أو أي وسيلة أخرى سلكية كانت أو لاسلكية بما في ذلك إتاحة هذا المصنف للجمهور بطريقة تمكنه من الوصول إليه في أي زمان ومكان يختاره أي منهم.

حق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية : لا توجد مشاكل كبيرة بالنسبة لحقوق النشر أو الملكية الفكرية في مجال المواد المطبوعة، فشراء المكتبة للنسخة المطبوعة يخولها لإعارتها لمن تريد وبأي عدد من المرات بدون الحصول على أي ترخيص من مالك حقوق النشر، كما أن المستفيد من المكتبة التقليدية يقوم باستعارة وعاء المعلومات من أجل القراءة والإطلاع ومن ثم يقوم بإعادته للمكتبة لتقوم هي بعد ذلك بإعارته لشخص آخر ا بينما في المكتبة الرقمية فالأمر مختلف تماماً، فلا توجد هناك عملية استعارة أساساً فالمستفيد يقوم بعملية إنزال مصدر المعلومات الرقمي من موقع المكتبة على الشبكة مما يخوله لملكيته الكاملة، كما أن المكتبة تتيح أي عدد مهما بلغ من عمليات إنزال مصدر المعلومات الرقمي. ويخشى كثير من المهتمين بحماية حقوق النشر والملكية الفكرية في هذه الحالة من قيام هذا المستفيد أو غيره بأي عمل غير نظامي ربما ينتج عنه فقد معلومات المؤلف من مصدر المعلومات الرقمي، أو قد توضع بغير أسمه، كما أنه في بعض الأحيان ربما تظهر بيانات المؤلف صحيحة وسليمة ولكن قد يحدث تغيير في محتويات مصدر المعلومات الرقمي وذلك بإضافة أو حذف محتوياته بغير علم المؤلف ورغبته والتي ربما تؤدي إلى ظهور اسم المؤلف على مادة أو أفكار تختلف مع معتقداته وقناعاته

التخوفات التي تدعو أصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة طلب المزيد من الحماية القانونية عند نشر مصنفه على شبكة الانترنت

١- صعوبة حصول المؤلف على مقابل مادي من استغلال مستخدمي الإنترنت لهذا المصنف بغير ترخيص من المؤلف أو إذن منه ووجود اعتداءات كثيرة على الحقوق المنشورة في البيئة الرقمية من خلال النشر وإعادة النشر والنسخ الالكتروني والاستغلال لتلك الحقوق بدون موافقة وترخيص مالكها

٢- صعوبة إيقاف أو منع النشر أو الحد من انتشاره أو الحصول على تعويض مادي مقابل النشر غير المرخص

٣- تعدد واختلاف جهات الاختصاص القضائي والتنازع القانوني والقوانين واجبة التطبيق على نزاعات وقضايا الاعتداء على حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية صعوبة تقفي المعتدين على حقوق المؤلف حيث يجد صاحب الحق نفسه إما ملاحقة ومتابعة أشخاص عديدين ويتواجدون في عدة دول بالإضافة إلى التكلفة المادية الكبيرة لملاحقة الأشخاص المعتدين في عدة دول وهذا يتطلب جهد كبير وخبراء وتكاليف عالية١

أما عن طرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف للمصنفات في البيئة الرقمية فهي كالتالي :

نشر المصنف من قبل دور النشر الالكترونية دون إذن المؤلف أو المتنازل إليه يعد تعدياً على حق المؤلف

النسخ واللصق يعتبر تعدي على المصنف المحمي إعادة النسخ.

التعديل و التوزيع وإعادة التوزيع .

التحميل على أجهزة الحاسب والتوزيع والتحوير للمصنفات .

التثبيت على الدعائم الالكترونية يعد نسخاً غير مشروع .

مجرد نشر المصنف على شبكة الانترنت دون ترخيص من صاحب الحق يعد تعدي .

بث الأغاني وتوزيعها عبر شبكة الانترنت دون ترخيص يعد تقليداً لمصنف محمي .

كل ما يخالف الشروط التي نوافق عليها عند حصولنا شرعياً على هذه المنتجات.

أي حصول غير شرعي على هذه المنتجات وأي استخدام أو تداول لاحق

طرق الحماية القانونية والتقنية:

في العالم طريقتان رئيستان لحماية المنتجات الرقمية:

– الحماية القانونية–المنطقية : وتعتمد على التحذير قبل الاستخدام والمعاقبة بعد إساءة هذا الاستخدام.

الحماية التقنية–الفيزيائية : وهي السائدة في أوروبا ودول العالم الثالث، وتعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام، مثل الحماية من خلال مفاتيح إلكترونية أو كلمات.

التدابير التقنية:

اثبت الواقع العملي أن القوانين الوطنية ليس بمقدورها توفير الحماية الكافية للمصنفات التي تنشر في البيئة الرقمية, وكان لا بد من ابتكار وسائل تقنية لحماية المصنفات، بمعنى توفير الحماية للمصنفات بمعرفة أصحاب الحقوق أنفسهم باستخدام وسائل تكنولوجية (مثل التشفير)، ومن خلال هذه الوسائل يتمكن لأصحاب الحقوق السيطرة على مصنفاتهم ومنع الاعتداء عليها ، وبالتالي أصبح من الممكن استغلال هذه المصنفات عن طريق الترخيص للغير باستعمالها والحصول على عائد مالي مقابل ذلك والهدف من استخدام هذه الوسائل التقنية هو ما يلي

منع الوصول إلى المصنف محل الحماية الموجود في البيئة الرقمية إلا بإذن أو ترخيص من صاحب حق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك باستخدام تقنيات التشفير بمختلف أنواعها .

وضع نظام لسداد المقابل إلكترونياً, في كل مرة يرغب فيها أي من مستخدمي الإنترنت, للوصول والإطلاع على المصنف محل الحماية.

تدابير تمنع نسخ المصنف المحمي بدون ترخيص من صاحب حق المؤلف .

حظر تصنيع أو بيع الأجهزة أو الخدمات التي تستعمل في التحايل على التدابير التكنولوجية المتقدمة بنوعيها.

المبحث الثالث خطوات مصر نحو التحول الرقمي والاساليب المستخدمة في هذا التحول وتأثيره علي الاقتصاد:

تمضى الدولة قدماً في توجهها الاستراتيجي نحو بناء مصر الرقمية، حيث عملت على تعزيز وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهدافها في الوصول إلى حكومة مترابطة ومتكاملة رقمياً، والتوسع في تقديم الخدمات المميكنة، بما يضمن تحسين بيئة العمل والتأسيس لمجتمع المعرفة ورفع مستوى الأداء داخل مؤسسات الدولة المختلفة، ويساهم في إعادة بناء الإنسان المصري من خلال الارتقاء بمستوى حياة المواطنين عبر إتاحة خدمات إلكترونية متعددة توفر الوقت والجهد، فضلاً عن تطويع التكنولوجيا في إيجاد حلول للقضايا والتحديات التي تواجه المجتمع ، وفي هذا الصدد، نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، تقريراً شمل إنفوجرافات تسلط الضوء على انطلاق الجمهورية الجديدة نحو عالم التحول الرقمي في ظل بناء مصر لقدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال ووضع أسس مجتمع المعرفة، إيمانا منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادي ، واستعرض التقرير محاور التحول الرقمي، والمتمثلة في إتاحة كافة الخدمات الحكومية للمواطنين بصورة رقمية، من خلال إطلاق الخدمات الحكومية على منصة مصر الرقمية، بالإضافة

إلى تطوير الأداء الحكومي، وما يقترن به من الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، من خلال إقامة بنية تحتية معلوماتية قوية، ورقمنة كافة الوثائق الحكومية ،كما يتضمن محور تطوير الأداء الحكومي تنفيذ وحدات للتحول الرقمي بالوزرات والجهات الحكومية، وتدريب وبناء قدرات العاملين على المهارات الرقمية المطلوبة، فضلاً عن بناء تطبيقات متخصصة لكل وزارة أو جهة لرقمنة الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين ، وأوضح التقرير أن أهمية التحول الرقمي تتمثل في تقديم خدمة ذات جودة عالية، وفى وقت قياسي للمواطن، وتوفير النفقات من خلال تحسين كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، فضلاً عن تحقيق مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تقليل الاعتماد على العنصر البشرى

وبالإضافة لما سبق، تستهدف منظومة رقمنة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير ٢٥% من تكلفة إصدار العملة، وتحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية خاصة المعنية بقياس تنافسية الدول في مجالي سهولة أداء الأعمال والشفافية وفيما يتعلق بجهود تطوير البنية التحتية للتحول الرقمي، أشار التقرير إلى زيادة سرعة الإنترنت الأرضي بأكثر من ٧ أضعاف، لتسجل٤٥,٩ ميجابت / ثانية في أكتوبر ٢٠٢١ مقارنة بـ ٦,٥ ميجابت/ ثانية في يناير ٢٠١٩، بينما زادت المبالغ المخصصة لمشروعات التحول الرقمي بنسبة ٦٢,٨% لتصبح ١٢,٧ مليار جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنةً بـ ٧,٨ مليار جنيه في ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وذكر التقرير أن التكلفة الاستثمارية لتنفيذ مشروع رفع كفاءة الإنترنت منذ يناير ٢٠١٩ بلغت ٦٠ مليار جنيه، كما تم الانتهاء من ربط ٢٥٦٣ مدرسة ثانوية عن طريق تحديث شبكات الاتصال وربطها بكابلات بطول ٤٥٠٠ كم من السنترالات إلى المدارس، بتكلفة بلغت مليار جنيه ، وفي السياق ذاته، تطرق التقرير إلى مشروع ربط كافة المباني الحكومية على مستوى الجمهورية بشبكة كابلات الألياف الضوئية، والذي تقدر تكلفته التنفيذية بنحو ٦ مليارات جنيه، حيث تم الانتهاء من ربط ١٨ ألف مبنى حكومي بالشبكة من إجمالي ٣٣ ألف مبنى حكومي مستهدف وبشأن المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة المصرية، ذكر التقرير أنه تم الانتهاء من ربط أكثر من ٧٥ قاعدة بيانات حكومية ببعضها بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية، بهدف تعزيز الرؤية الشاملة للتخطيط ومعالجة الازدواجية في قواعد البيانات، حيث يعد الركيزة الأساسية التي قامت عليها تطبيقات مصر الرقمية وأوضح التقرير أن تحسن البنية التحتية التكنولوجية دفع لحدوث طفرة في مؤشرات التحول الرقمي والشمول المالي، حيث زادت نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان بمقدار ٤٩,٤ نقطة مئوية لتصبح ٧١,٤% عام٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٢% عام ٢٠١٣/ ،يأتي هذا بينما، زاد عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة بنسبة ٢٢٣,٣%، ليصبح ٩,٧ مليون مشترك في أغسطس ٢٠٢١ مقارنة بـ ٣ مليون مشترك في يونيو ٢٠١٤، وكذلك زاد عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول بنسبة ١٨٧,٦% ليصل إلى ٦٢,٧ مليون مستخدم في أغسطس ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٢١,٨ مليون مستخدم في يونيو ٢٠١٤.

ووفقاً للتقرير أيضاً، فقد زاد عدد مكاتب البريد المميكنة بنسبة ١٥٢,٢%، ليصل عددها إلى ٤٠٠٠ مكتب في أغسطس ٢٠٢١ مقابل ١٥٨٦ مكتباً في يونيو ٢٠١٤، في حين زاد عدد ماكينات الصراف الآلي بنسبة ١٤٦,٤%، لتصل إلى ١٧ ألف ماكينة في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٦,٩ ألف ماكينة في يونيو ٢٠١٤

كما زاد عدد نقاط البيع بنسبة ٢٣٧,٤%، وهي عبارة عن جهاز يتم من خلاله تمرير بطاقة الدفع البنكية (الائتمان، الخصم، المدفوعة مقدماً) لتقوم بخصم قيمة مشتريات السلع والخدمات المختلفة ليصل إلى ١٧٣,٤ ألف نقطة في يونيو ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٥١,٤ ألف نقطة في يونيو ٢٠١٤، بالإضافة إلى ٥٠٨,١ ألف نقطة بيع تتبع الشركات التي تقدم خدمات عمليات الدفع الإلكتروني وأورد التقرير نماذج لأبرز المنصات والتطبيقات الذكية التي تقدم خدمات للمواطنين، ومنها منصة مصر الرقمية، والتي تقدم خدمات خاصة بقطاعات (التموين، والمرور، والمحاكم، والصحة، والتوثيق، والإسكان الاجتماعي، وخدمات عامة أخرى) وأضاف التقرير أنه تم إطلاق ٩٤ خدمة حكومية رقمية من خلال منصة مصر الرقمية، وذلك في إطار خطة تستهدف الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ خدمة بنهاية ٢٠٢٢، فيما سجل ٣,٨ مليون مواطن على المنصة، وقاموا بإجراء ١١,٦ مليون معاملة عليها حتى أكتوبر ٢٠٢١.

وبالنسبة للمنظومة الإلكترونية الموحدة للتراخيص بالمدن الجديدة، ذكر التقرير أنه تم إطلاق موقع إلكتروني لـ ٢١ مدينة جديدة بهدف النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بها، في حين يتم تقديم ٤٠ خدمة من خلال الموقع كمرحلة أولى، تشمل خدمات عقارية وتراخيص مباني وخدمات ترخيص تشغيل ومرافق وغيرها.

وجاء في التقرير أبرز التطبيقات الذكية، وهي التطبيق الرسمي لوزارة الداخلية، والذي يتيح للمواطنين إمكانية الاستفادة من مختلف الخدمات إلكترونياً، وذلك للتسهيل والتيسير عليهم، وأبرزها الخدمات المرورية، والأحوال المدنية، والأدلة الجنائية والجوازات، وتصاريح العمل، والمفقودين

ومن بين التطبيقات أيضاً، تطبيق "MOP STATIONS" للتعريف بأماكن ومواقع محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي ومراكز التحويل والتعريف بالخدمات التي تقدمها، وكذلك تطبيق "أرغب في عمل توكيل" للتعرف على نسب التكدس داخل المكاتب المقدمة لخدمات التوثيق

ورصد التقرير عدداً من مشروعات التحول الرقمي، والتي أبرزها إطلاق مشروع حصر وإدارة الثروة العقارية، والذي يقوم على بناء قاعدة بيانات موحدة بالرقم القومي للعقارات تمكن من حصر وإدارة الثروة العقارية، في كل من بورسعيد والإسكندرية والعاشر من رمضان والشيخ زايد من خلال إطلاق متتابع بدأ بمحافظة بورسعيد، وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى يونيو ٢٠٢٢.

وتضمنت المشروعات كذلك، مشروع تطوير المراكز التكنولوجية، حيث تم تطوير ٢٧٢ مركزاً تكنولوجياً من إجمالي ٣٠٧ مراكز بعدد ١٤٨ خدمة، بالإضافة إلى تطوير ٢١ مركزاً تكنولوجياً بالمدن الجديدة من إجمالي ٤٣ مركزاً بعدد ١٤٤ خدمة، وكذلك تم تجهيز وتوفير ٨٢ مركزاً تكنولوجياً متنقلاً يعمل لخدمات المحليات والعدل والأحوال المدنيةهذا وتعد مصر من أوائل الدول الرائدة في الشرق الأوسط وإفريقيا التي نجحت في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث انضمت لها أكثر من ٥٠٠٠ شركة رفعت أكثر من ٧٠ مليون وثيقة إلكترونية حتى الآن، خاصة وأن المنظومة تحقق العديد من المزايا للممولين، منها تسهيل إجراءات الفحص الضريبي للشركات في أقل زمن ممكن، وتبسيط إجراءات التسوية بين الشركات وجاء في التقرير أنه تم الانتهاء في يوليو ٢٠٢١ من تطبيق منظومة كارت الفلاح الذكي بجميع محافظات الجمهورية، وذلك بهدف الحفاظ على حقوق الفلاح وتوجيه مستلزمات الإنتاج إلى من يستحق فعلياً، وتمكين المزارعين من تيسير صرف أو سداد أي مستحقات مالية لهم.

واستكمالاً لأبرز مشروعات التحول الرقمي، أشار التقرير إلى ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، بهدف الربط بين جميع المنشآت الحكومية التابعة للمنظومة بشبكة الألياف الضوئية فائقة السرعة مع مراكز البيانات، حيث تم نشر المنظومة بـ ١٠٦ مواقع وهي ٤١ موقعاً ببورسعيد، و٤٢ موقعاً في الأقصر، و٢٣ موقعاً في الإسماعيلية.

وفي سياق متصل، من المقرر أن يتم الانتهاء من الاختبارات وتدقيق الجودة لجميع التطبيقات الإلكترونية للمنظومة بمحافظات المرحلة الأولى في ديسمبر ٢٠٢١، والتي تشمل تسجيل المنتفعين، وتطبيقات مقدمي الخدمة الطبية، والتسويات المالية، وبوابة التسجيل والاعتماد.

ومن بين مشروعات التحول الرقمي أيضاً، إصدار بطاقات ميزة، وهي كروت تتيح للمواطنين خدمات السحب النقدي من ماكينات "ATM" والشراء الإلكتروني عبر الإنترنت، وسداد المستحقات الحكومية إلكترونياً.

وأشار التقرير إلى أنه تم إصدار نحو ٢ مليون بطاقة حتى نهاية يوليو ٢٠٢١، بينما من المستهدف إصدار ٤,٦ مليون بطاقة حتى تاريخ انتهاء إصدار كافة البطاقات في يناير ٢٠٢٢.

كما تم العمل أيضاً على ميكنة منظومة الشهر العقاري والتوثيق، حيث بدء تطوير وميكنة مكاتب التوثيق العقاري في ٢٠١٧، وذلك للقضاء على ظاهرة تكدس المواطنين أمامها، حيث تم ميكنة ٣١٧ فرع توثيق من إجمالي ٥٥٦ فرعاً حتى أكتوبر ٢٠٢١، بينما تستغرق المعاملات داخل ٢٤٥ فرع لتوثيق الشهر العقاري، تعمل بنظام الشباك الواحد ٥ دقائق فقط.

وكشف التقرير عن اختيار مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، العاصمة الإدارية عاصمة العالم العربي الرقمية لعام ٢٠٢١ بفضل بنيتها الرقمية فائقة التقدم، حيث تضم مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، الذي يعد أكبر وأحدث مجمع صناعي تكنولوجي متكامل للإصدارات المؤمنة والذكية

بالشرق الأوسط وإفريقيا، خاصة وأنه يصمم ويصنع ويصدر كافة الوثائق والمحررات المؤمنة والذكية والأنظمة التكنولوجية الخاصة بها وقواعد البيانات البيومترية، طبقاً للمقاييس العالمية وباستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وعلى صعيد ذي صلة، تضم العاصمة الإدارية مبنى الاتصال الحكومي، الذي يشتمل على أكثر من ١٠٠ قاعدة بيانات مرتبطة ببعضها، ومزود بالتكنولوجية الحديثة، ويدار بمنظومة ذكية للتحول الرقمي، وأيضاً يساهم في تدريب الموظفين العاملين بالعاصمة الإدارية للتعامل مع التكنولوجيا.

وأشار التقرير كذلك إلى مدينة المعرفة بالعاصمة الجديدة، والتي تبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى منها أكثر من ملياري جنيه، حيث تشمل هذه المرحلة ٤ مباني تمثل أنشطة مختلفة تدعم استراتيجية الدولة في بناء القدرات الرقمية.

وإلى جانب ذلك، تم افتتاح جامعة مصر للمعلوماتية وبدأت الدراسة بها في العام الدراسي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وقد بلغ عدد طلاب الدفعة الملتحقة بالجامعة هذا العام ١٨٥ طالبا وأوضح التقرير أنه تم رقمنة ١٠١ مليون ورقة حكومية ضمن مشروع الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، لتصبح حكومة ذكية تشاركية لا ورقية يتم خلالها التراسل وتبادل المعلومات من خلال آليات رقمية وأظهر التقرير أن تقدم مصر في المؤشرات الدولية يعكس جهود الدولة في التوسع في تبني التكنولوجيات الحديثة لتقديم خدمات مصر الرقمية، حيث احتلت مصر المركز الأول أفريقياً وإقليمياً والخامس عشر عالمياً في مؤشر

كيرني لمواقع الخدمات العالمية عام وتقدمت مصر ٥٥ مركزاً في مؤشر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" والذي يقيس مدى استعداد الحكومة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة لمواطنيها، لتحتل المركز ٥٦ عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ١١١ عام ٢٠١٩٢٠٢١.

يأتي هذا في حين، تقدمت مصر ٣ مراكز في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، والذي يقيس مدى استعداد وقدرة المؤسسات الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة، لتحتل بذلك المركز ١١١ عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ١١٤ عام ٢٠١٨.

كما تقدمت مصر مركزين في تحسن الأداء في الشمول الرقمي، والذي يقيس مدى تحقيق الشمول الرقمي من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتعزيز قدرتهم على المساهمة في المجتمعات والاقتصادات الرقمية، لتحتل بذلك المركز الـ ٥٠ عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز الـ ٥٢ عام ٢٠١٧، وأكد المؤشر أن مصر ضمن أسرع ١٠ دول نمواً في الشمول الرقمي خلال عام ٢٠٢٠.

وفي نفس السياق، تقدمت مصر ٨ مراكز بمؤشر جاهزية الشبكة العالمي، والذي يقيس مدى قدرة الدول على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في الاستعداد للمستقبل، لتحتل المركز ٨٤ عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالمركز ٩٢ عام ٢٠١٩،

هذا وقد تقدمت مصر ٤٤ مركزاً في مؤشر القواعد التنظيمية للمحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، والذي يقيس مدى فاعلية الضوابط والقواعد المطبقة على هذه المحافظ التي يتم فتحها على الهاتف المحمول، لتحتل المركز ٣٥ في ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ٧٩ في ٢٠١٩، وأيضاً تقدمت ٥٤ مركزاً في مؤشر أداء منظمي الاتصالات الذي يقيس التغيرات في البنية التنظيمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتحتل المركز ٤١ في ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ٩٥ في ٢٠١٩.

ورصد التقرير أبرز الإشادات الدولية بعملية التحول الرقمي في مصر، لافتاً إلى إشادة معهد التمويل الدولي بالتقدم الكبير الذي حققته مصر في مجالات التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، مما يساهم في التخفيف من التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا.

بدوره، أكد البنك الدولي أن وزارة التعليم تعمل على توسيع نطاق التعلم القائم على التكنولوجيا، وتعزيز الوصول إلى الموارد الرقمية بشكل متزايد، خاصة وأن التحول الرقمي ساعد على دعم التعلم عن بعد أثناء جائحة كورونامن جانبه، أشاد صندوق النقد الدولي بالجهود التي تبذلها مصر لتعزيز الشمول المالي، مما أسفر عن إحراز تقدم في إجراءات الرقمنة والحد من التهرب الضريبي، بينما أكدت بلومبرج أن الدولة المصرية قد بدأت في تقديم الدعم لضمان قدر أكبر من الشمول المالي بالخدمات المصرفية، وهي خطوة تتماشى مع اتجاه زيادة رقمنة الاقتصاد وفي ذات الإطار، أوضحت فيتش أن

الدولة المصرية تعطي الأولوية لرقمنة الخدمات العامة وبناء البنية التحتية الرقمية للحصول على الخدمات العامة عبر الإنترنت، والتي كانت مصدراً للعديد من الفرص بصناعة تكنولوجيا المعلومات المحلية هذا وقد أكدت مجموعة أكسفورد للأعمال أن الاستثمار في تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال فترة ما قبل الجائحة قد ساهم في تسهيل استمرارية الأعمال عبر مختلف القطاعات، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص وخلق فرص عمل

(تقرير نشر فى جريدة اليوم السابع السبت ٢٠ نوفمبر ٢٠٢١)

وقد جاءت أزمة كورونا لتسرع من عملية تحول الدولة المصرية بالكامل للرقمنة، ولتحقيق ذلك تضافرت جهود الجهات المعنية بهدف تطبيق منظومة رقمية متكاملة، ليتماشى ذلك مع رؤية مصر ٢٠٣٠، هذا وقد شرعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق مع الجهات المختصة في بناء مصر الرقمية، وذلك لوضع رؤية وخطة شاملة تضع الأسس لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي وتم ذلك من خلال ثلاثة محاور متمثلة في التحول الرقمي والمهارات الوظائف الرقمية والإبداع الرقمي.

وقد دعمت الجهات المختصة التدريب والتعليم المهني والتعليم قبل الجامعي ليعتمد على تكنولوجيا المعلومات والتفكير الإبداعي، وتم إنشاء ٩ جامعات تكنولوجية في مصر، كما تم ضخ استثمارات في القطاع للعمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مكن ذلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات في مصر من تحقيق نمو مضاعف خلال السنوات الثلاث الماضية.

العائد من تطبيق التحول الرقمي

بلغت مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة ١٠٧,٧مليار جنيه خلال العام المالي الحالي، مقارنة بما كان عليه ٩٣,٥ مليار جنيه العام الماضي، كما سجلت الصادرات الرقمية ارتفاعاً لتصل إلى ٤,١ مليار دولار بعد أن كانت ٣,٦ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو خلال العام الجاري إلى ١٦%، لينافس القطاعات الأخرى في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وذلك بحسب تصريحات "وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات".

الجهود المبذولة للتحول الرقمي

تبنت الدولة مشروع لتطوير البنية التحتية للاتصالات على مستوى الجمهورية بلغ حجمه ٣٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩، ثم ضخت استثمارات عام ٢٠٢٠ بنحو ٥,٥ مليار جنيه، ليتحسن مستوى سرعة الإنترنت في مصر ليصل متوسط سرعات الإنترنت الثابت إلى ٣٩,٦ ميجابت/ثانية في أبريل ٢٠٢١، مقارنة بما كان عليه ٦,٥ ميجابت/ثانية في يناير ٢٠١٩.

وبحسب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد نفذت الوزارة مشروع تجريبي في محافظة بورسعيد في يونيو ٢٠١٩ ليبلغ عدد الخدمات الحكومية الرقمية التي تم إطلاقها بالمحافظة نحو ١٥٥ خدمة حكومية.

وفي عام ٢٠٢٠ أطلقت الحكومة منصة رقمية تحت مسمى "مصر الرقمية"، حيث عجل انتشار فيروس كورونا من تسريع عملية ربط كل أجهزة الدولة والقطاعات الخدمية والإنتاجية وكذا القطاع المصرفى بمنصة رقمية، حيث تقوم المنصة بتحويل الخدمات الحكومية إلى خدمات رقمية سريعة التعامل وذات كفاءة عالية لتسهيل الحصول على الخدمات الحكومية بمختلف أنواعها، كما وفرت تطبيق تابع للمنصة يمكن تحميله على الهواتف الذكية لتسهل عملية تقديم الخدمات الحكومية، ومن خلال المنصة تضافرت جهود كافة قطاعات الدولة من أجل تقديم خدمات بشكل أيسر للمواطنين.

وبلغ عدد الخدمات الحكومية المرقمنة على المنصة ٧٥ خدمة وبحجم استثمارات بلغ ٣ مليار جنيه، ووصل عدد المشتركين فيها ٢,٢ مليون مواطن، كما تم حصر الطلبات المقدمة من خلال المنصة لتصل إلى ٣,٢ مليون طلب.

أيضاً بدأت الدولة في تطبيق مشروع بلغت تكلفته ٦ مليار جنيه خلال ٢٤ شهر يتم عن طريقه ربط المباني الحكومية والبالغ عددها نحو ٣٢ ألف مبنى حكومي بشبكة الألياف الضوئية، حيث تم ربط ٨٠٠ بمبني حكومي في محافظة بورسعيد خلال العام الماضي؛ كما تم ربط ٥٣٠٠ مبنى حكومي

خلال العام الحالي وذلك في إطار المرحلة الأولى لتنفيذ مشروع مصر الرقمية، والهدف من ربط المباني بكابلات الألياف الضوئية هو زيادة سرعة الاتصال وتقديم خدمة أكثر مرونة، ولتعزيز البنية التحتية يجرى حالياً أيضًا ربط المدارس في جميع أنحاء البلاد بشبكة الألياف الضوئية، لتوفير الإنترنت عالي السرعة للمدارس، كما يتم حاليًا تنفيذ خطة لربط القرى بكابلات الألياف الضوئية لتعزيز سرعة الإنترنت، وفقاً لما صرحت به وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

من هنا يتضح أن الحكومة المصرية تبذل جهودا للتحول الرقمي فهي تقوم بميكنة قطاع التأمين الصحي الشامل وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة والإنتاج الحربي، وتنفيذ مشروعات التحول الرقمي في قطاع الزراعة باستخدام تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطبيق مشروعات التحول الرقمي وتطوير البنية التكنولوجية لوزارة السياحة والآثار، ورقمنة البريد المصري وغيرها من الهيئات التي تسعى الحكومة لميكنتها رقمياً، وذلك لتنفيذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالبنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الرابع المنصات الرقمية في مجال الرياضة:

كشفت دراسات التحوّل التجاري للرياضة أن عام ٢٠١٩ يشكل نقطة تحول حاسمة في مجال الرياضة العالمي، حيث ستبدأ ابتكارات التكنولوجيا الرقمية عهداً جديداً من النمو التجاري غير المسبوق لمنافذ البث وأصحاب حقوق البث والمنظمات الرياضية. وغطّى تقرير أعدته شركة «تاتا للاتصالات»،

الشركة العالمية المتخصصة في مجال توفير البنية التحتية الرقمية: «الفورمولا ١» و«سباق الجائزة الكبرى للدراجات النارية» والجولة الأوروبية للغولف، بالإضافة إلى أهم الشركات والبنوك الداعمة لهذه الرياضات.

وأسقط التقرير الضوء على منصات البث والرياضات الإلكترونية وتطبيقات الواقع الافتراضي وغيرها من الابتكارات التقنية التي أصبحت بسرعة كبيرة من محركات الإيرادات الأساسية للرياضة، بالإضافة إلى حقوق البث عبر وسائل الإعلام وحضور الفعاليات والرعاية والمنتجات الترويجية.

فهي، كما جاء في التقرير، لا تساعد فقط على زيادة نسبة المشاهدة العالمية للرياضة، بل تعمل أيضاً على تعزيز التفاعل بين عشاق الرياضة، ما يوفر قيمة مقترحة أكثر جاذبية للجهات الراعية وشركات الإعلانات. ولهذا ووفقاً للتقرير، فإنه بغض النظر عن الدور الذي تلعبه الشركات في عالم الرياضة، يجب أن تمتلك كل منها استراتيجية رقمية موحّدة لتحرير الفرص الجديدة للنمو.

ويصف التقرير التقنيات الرقمية بـ«الوصفة السرية» لاستقطاب مشاركة المعجبين، وبأن سر الاستراتيجية الرقمية الناجحة هو إغناء تجربة المعجبين.

وقد يعني هذا توفير طرق جديدة لعشاق الرياضة في الملعب أو المضمار لتجربة الرياضة بطرق جديدة، أو تشكيل جسر وصل بين المعجبين في جميع أنحاء العالم عبر تقريبهم للحدث المباشر بأكثر الطرق تفاعلية.

كما تتيح المنصات الرقمية للرياضات المختلفة نسج علاقات تواصل أكثر ترابطاً بين عشاق الرياضة، عبر تسهيل التواصل المباشر مع نجوم الرياضة البارزين من خلال منصات التواصل الاجتماعي مثل «إنستغرام»، التي تساعد المشجّعين في التعرف على الشخصيات المهمة المفضلة لديهم. وهذا ما يجعلهم «أكثر التصاقاً» من منظور تجاري، ومن المرجّح أن يقوموا بشراء اشتراكات القنوات التلفزيونية وقنوات البث، وأن يحضروا الفعاليات ويشتروا السلع التجارية.

وتشمل النتائج الرئيسية الأخرى للتقرير ما يلي:

> بدأت الخطوط الفاصلة بين منصات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية بالتلاشي، ما أدى إلى حدوث تحوّل ضخم في المجال الترفيهي وتخطي الحواجز الجغرافية التقليدية، وإبراز الحاجة إلى أن يعيد النظام البيئي الرياضي التفكير في طرق توليد الإيرادات.

> تسهّل المنصات الرقمية على المجال الرياضي الوصول إلى المناطق الجغرافية والجماهير في جميع أنحاء العالم، التي لم يكن باستطاعتهم الوصول إليها من قبل.

> إن الطرق التي تتبعها الأنظمة الرياضية للوصول إلى جماهير جديدة وتحسين تفاعل عشاق الرياضة مترابطة بشكل كبير: فالرغبة في جذب المزيد من الناس إلى التفاعل مع المحتوى المباشر على موقع «فيسبوك» لا ينفي ضرورة تعبئة الملاعب بالمشجعين.

البلوك تشين تمنح المؤسسات الرياضية القدرة على جمع البيانات لزيادة المشاركة والأرباح مفهوم «البلوك تشين»:

تعد تقنية البلوك تشين شبكة لا مركزية (نظير إلى نظير) تعمل على إدارة المعلومات أو العمليات؛ فهي تسمح بحفظها وتبادلها واسترجاعها، والتي اكتسبت اهتماما بجميع القطاعات في عصر التحول الرقمي من خلال إدارة المعاملات وحفظها في قاعدة بيانات تشكل سجلا كاملا لهذه المعاملات ضمن شبكة موزعة، ويرجع تسمية البلوك تشين بهذا الاسم إلى طبيعة عملها وطريقة تسجيل المعاملات وحفظها، فهي تقوم بتسجيل كل معاملة تتم داخل الشبكة في كتلة وتربط الكتل مع بعضها البعض، لذلك أطلق عليها سلسلة الكتل أو البلوك تشين. تكمن فكرة تقنية البلوك تشين في إمكانية تبادل القيمة بين طرفين بدون وجود نظام مركزي، والتي يتم استخدامها في الكثير من القطاعات منها الصحة والتعليم والمدن الذكية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و السياحة والرياضة.. إلخ.

فوائد البلوك تشين في الرياضة والرياضات الإلكترونية

تعمل تقنية البلوك تشين علي تعزيز تفاعل المعجبين وتجاربهم من خلال تحفيز المشاركة، وتوفير نماذج إيرادات جديدة من خلال فرق رمزية وبرامج ولاء محسنة، وإنشاء أسواق جديدة للمراهنات الرياضية وتداول المقتنيات، كما أنها تمكن الرياضيين من التمويل الجماعي لأدائهم باستخدام اتفاقيات مشاركة الدخل أو مكافآت الولاء لتسهيل تطوير مقتنيات الألعاب القابلة للتشغيل

البيني، تعيد Consen Sys Sports تعريف كيفية تفاعل الدوريات والفرق والرياضيين والمشجعين مع بعضهم البعض.

حالات استخدام البلوك تشين

تتيح الرياضات والرياضات الإلكترونية المستندة إلى Enterprise Ethereum حالات الاستخدام التالية:

– تطوير الهويات المستندة إلى البلوك تشين، والتي تمنح المستخدمين مزايا في مقابل توفير بيانات ثاقبة وقابلة للتنفيذ للمؤسسات.

– الحوافز والمكافآت للتفاعل مع المعجبين – أنشئت برامج ولاء أفضل بين الشركاء تحفز المعجبين على أداء إجراءات معينة أو شراء سلع معينة.

– التحقق من أصالة التذاكر للحد من الغش والتزوير.

– تصميم وإنتاج الجيل القادم من المقتنيات باستخدام البنية التحتية الرقمية.

– إنشاء أسواق لتداول مقتنيات الألعاب، بالإضافة إلى تحسين قابلية تداول السلع الرقمية والعناصر داخل اللعبة.

– قدرة الرياضيين على تمويل تدريبهم مقابل الدخل المستقبلي أو برامج الولاء أو المكافآت الأخرى.

– الفرق الرياضية أو الرياضات الإلكترونية الرمزية التي تزيد من سيولة الفرق الرياضية من خلال تمكين المزيد من المستثمرين من شراء الأسهم أو أجزاء من المؤسسات.

تأثير البلوك تشين علي هوية المعجبين

يؤدي إنشاء هويات تستند إلى تقنية البلوك تشين إلي فتح تجارب جديدة وذات مغزى، مع إنشاء قيمة إضافية غير مسبوقة في شكل زيادة إيرادات المعجبين، والتمويل الجماعي للأصول، والمقتنيات الرقمية، والنجومية المتميزة القابلة للتحقيق.

فكر في أحد المعجبين المميزين الذي يمكن التحقق منه باعتباره ملف تعريف معجب أو منظمة رياضية أصدرت ترخيصا، ستكون المنظمات الرياضية قادرة على جمع المزيد من البيانات الثاقبة والقابلة للتنفيذ حول معجبيها من أجل زيادة المشاركة والأرباح.

تأثير البلوك تشين في تحفيز ومكافأة تفاعل المعجبين

تعمل تقنية البلوك تشين في التأثير علي تحفيز ومكافأة تفاعل المعجبين، حيث يمكن لبرامج مكافآت الولاء المستندة إلى البلوك تشين تحفيز مستويات أعلى من المشاركة وتقديم مدفوعات المكافآت في الوقت الفعلي وعمليات الاسترداد، وتعمل التقنية على تحسين مكافآت الولاء من خلال إنشاء هوية مستخدم عبر جميع نقاط الاتصال الرقمية، مع السماح أيضا بتداول الأصول

الرقمية. على سبيل المثال، يمكن لبرامج المكافآت الممكّنة من Ethereum إنشاء شبكات عبر الشركاء تسمح باستخدام مكافآت الولاء مع العلامات التجارية الشريكة.

تأثير تقنية البلوك تشين على مصادقة التذاكر

تستند صناعة التذاكر الرياضية البالغة تكلفتها ٥ مليارات دولار إلى نظام ثقة للتحقق من أصالة كل عنصر متخصص، حيث ستنتهي هذه التبعية في المستقبل القريب، حيث لا يتطابق المصدقون المدربون مع النظارات المكبرة والعيون المتميزة مع الرياضيات الثابتة، وتتمتع تقنية البلوك تشين بالقدرة على منح القطع الفردية من التذاكر هوياتها الخاصة لأغراض الأصالة والتحقق.

تأثير البلوك تشين على المقتنيات الرقمية

ستتمكن المؤسسات من إنشاء مقتنيات رقمية وبيعها مباشرة إلى معجبيها، مما يوفر طريقة جديدة للمعجبين لتقديم تجربة الحدث ومشاركتهم بشكل ملموس، وتعد المتقنيات الرقمية أفضل من المقتنيات القياسية لعدة أسباب وهي "الندرة، والتداول، والتحقيق، والسمعة"، كالتالي:

– الندرة: وذلك من خلال أصول رقمية فريدة تم إنشاؤها بكميات محدودة.

– التداول: قابل للتداول في سوق مفتوحة لمشاركة الملاك والوصول إلي مستخدمين جدد.

– التحقق: يمكن التحقق من الأصالة، بما في ذلك سلسلة الملكية.

– السمعة: الملكية تدل على التقارب والتفاني والخبرة.

تأثير البلوك تشين على الألعاب والرياضات الإلكترونية

أوضحت الألعاب والرياضات الإلكترونية كمجال متنام بسرعة لاهتمام المستهلك، خاصة بين جيل الألفية ومستخدمي الجيل z، أنه يمكن برمجة الألعاب القائمة على تقنية البلوك تشين بأصول رقمية رمزية، ويمكن تداول هذه الأصول الرقمية داخل لعبة أو خارجيا في السوق العام.

ويمكن لتقنية البلوك تشين أيضا إنشاء مراهنات رياضية في الوقت الفعلي مع نتائج عادلة أخيرا، وتتيح Ethereum استخدام المدفوعات الذكية القائمة على العقود، والتي تقضي على الوسطاء التقليديين الذين يأخذون تخفيضات كبيرة.

تأثير البلوك تشين على التمويل الجماعي للرياضيين

يقدم التمويل الجماعي للرياضيين من خلال العقود الآلية والمخصصة مصدر تمويل جديد يتيح الاستثمار للمشجعين والمجتمع، يتطلب التمويل التقليدي عادة خسارة غير مواتية لحقوق الملكية أو تكلفة رأس المال أو الإيرادات لأطراف ثالثة. ومع ذلك، فإن منصة التعهيد الجماعي التي تم إنشاؤها باستخدام تقنية البلوك تشين تمكن الدوري واللاعبين من تحقيق الدخل بشكل أفضل وتتبع تفاعل المعجبين وولائهم.

البلوك تشين حل مثالي لحماية البيانات من التلاعب

هل خطر في بال أحد استخدام تقنية حديثة مثل البلوك تشين في مجال التحول الرقمي لاستخدامها في الرياضة بشكل عام؟، وكيفية تأثيرها علي الرياضة؟، تسمع هذا السؤال خلال هذه الأيام كثيرا في عصر التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، وخاصة في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولكن إلي أي مدي ستوثر تقنية البلوك تشين علي قطاع الرياضة وصناعة الألعاب الإلكترونية؟، والإجابة هي أن هناك الكثير من التطبيقات الإلكترونية المختلفة المنتشرة سيكون لها تأثير علي العديد من القطاعات المختلفة، ولكن إلي أي مدي؟ وهل سوف تتأثر العديد من الصناعات البلوك تشين؟، وهل ستغير تقنية البلوك تشين حياة البشر اليومية؟ ولكن هناك الكثير من الناس لا يعرفون حتي الآن ما هو البلوك تشين، قد يقولون شيئا ما مرتبطا بالعملة المشفرة، نعم، تستخدم العملات المشفرة تقنية البلوك تشين، ولكنها مجرد واحدة من العديد من الاحتمالات التي يتم استخدام البلوك تشين فيها، ولكن سيؤثر علي الكثير من الصناعات، وخاصة تلك التي تستخدم الوسطاء في إنهاء مهام الأعمال، وهذا يشمل صناعة الرياضة، وسيتغير عالم الرياضة للأفضل نتيجة لتقنية البلوك تشين، ولكن أوضح التقنية ببساطة لأنه ما يزال العديد من الأشخاص يجدون صعوبة في فهمها، وشرحها، كما أننا يمكن إيجاز التقنية من خلال الخصائص الرئيسية لها، وأنها دفتر أستاذ عام مفتوح يسجل المعاملات بين طرفين بكفاءة وبطريقة دائمة وقابلة للتحقق:

التطبيقات في عالم الرياضة

بالطبع ما تزال هناك العديد من الحواجز، سواء كانت تكنولوجية أو حكومية أو تنظيمية أو متعلقة بالمجتمع. ومع ذلك، فإن الإمكانات رائدة وستؤدي إلى تغييرات هائلة في حياتنا. سوف يتأثر عالم الرياضة بشكل كبير. أدناه قمنا بإدراج بعض الاحتمالات في عالم الرياضة، حيث يمكن أن يكون للبلوك تشين تأثير حقيقي، من خلال الاتجاهات المتوقعة في الرياضة:

التذاكر

يعتبر التزييف والاحتيال من المشكلات الكبيرة في صناعة تذاكر المباريات نظرًا لأن ملكية الأصول (والتذكرة هي أحد الأصول) تفسح المجال بشكل مثالي لتكنولوجيا البلوك تشين، يجب أن تستفيد التذاكر. باستخدام هذه التقنية، يمكن الآن تخزين التذاكر بأمان في البلوك تشين وإظهار من هو المالك الشرعي للتذكرة.

الحقوق

تعد حقوق البث الرياضي للأحداث الكبرى، حقوق الصور، حقوق المحتوى، كما يطلق عليها ما يشاء وهناك مبالغ طائلة في الوقت الحاضر للحصول على الحقوق واستغلالها، ومع ذلك، فهناك الكثير من التعديات على الأشخاص الذين ليسوا مالكين لهذه الحقوق في الوقت نفسه.

لذلك تعد البلوك تشين مناسبة بشكل مثالي لأصحاب الحقوق لتتبع الحقوق التي قاموا بترخيصها. علاوة على ذلك، يمكنهم أيضا استخدامها لتسهيل مدفوعات الحقوق، ستصبح مصادقة المستخدمين عبر الإنترنت أسهل بكثير.

المنشطات

ما تزال المنشطات "قضية" في العديد من الألعاب الرياضية، حيث يتم حظر العقاقير المحسنة للأداء، ولكنها تستخدم مع ذلك. ولكن الفضائح تصيب باستمرار العديد من الرياضات، وعلي سبيل المثال عندما قام عدد من المتسللين الروس الذين دخلوا قاعدة بيانات الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA) في عام ٢٠١٦، وقاموا بتسريب وربما تعديل بعض البيانات الخاصة بالعديد من الرياضيين. قد تكون البلوك تشين حلا مثاليا لحماية هذه البيانات، مع توفير الشفافية في نفس الوقت، لم يعد التستر على البيانات أو التلاعب بها ممكنا من وجهة نظر إدارية، يفسح تقنية البلوك تشين نفسه للاختبار المنظم والتسجيل، بمجرد التحقق من النتائج، سيتم تسجيلها إلى الأبد وحمايتها من التلاعب.

التحليلات

يستخدم الرياضيون والأندية بشكل متزايد أجهزة الاستشعار من أجل جمع بياناتهم الخاصة. يمكن استخدام هذه البيانات لتحليل وتحسين الأداء أو أداء الخرائط لأغراض الاستكشاف. يمكن أن تكون هذه ميزة تنافسية، ولهذا السبب يستخدم المزيد من الرياضيين والأندية هذه البيانات لأغراضهم الخاصة فقط.

يمكن أن تكون البيانات ذات قيمة وبالتالي تحتاج إلى الحماية، نظرا لأن الرياضيين والأندية هم أصحاب ملكية وأن التحليلات أصول قيمة، فإن blockchain مناسب بشكل مثالي لهذه البيانات. علاوة على ذلك، فإنه يتيح أيضا للرياضي فرصة تسهيل هذه البيانات على النحو الذي يناسبه عن طريق بيعها للأخرين.

مشاركات اللاعب والنادي

تقدم البلوك تشين حلولا فريدة للاستثمار في الأندية / الملاعب أو الرياضيين، غالبا ما يفتقر هؤلاء إلى الموارد المالية لمنح حياتهم الرياضية أو النادي أو الاستاد دفعة قوية. سيتمكن صغار المستثمرين الآن من المشاركة في رياضيهم أو ناديهم المفضل كنوع من منصة التمويل الجماعي. يمكن أن يكون العائد نسبة معينة من الدخل المستقبلي للرياضي أو النادي. من خلال الاستثمار فيها، أصبحت مالكا لأصل ثمين الآن! يمكن حتى تداول الأسهم في هذا الأصل لأن البلوك تشين يتتبع المالك الشرعي.

مشاركة اللاعبين

تعتبر البلوك تشين مناسبة بشكل مثالي لمشاركة المعجبين بشكل أفضل. ستتمكن الأندية الآن من إنشاء رموز مميزة فريدة يمكن اعتبارها أصولا يمكن استخدامها لجميع أنواع الأغراض المتعلقة بالمعجبين.

صناعة المراهنات الرياضية

إذا كانت هناك صناعة واحدة يلعب فيها الوسيط دورا مهما، فهي صناعة المراهنات. وكيل المراهنات الخاص بك هو الرجل الذي يسهل المراهنات ويضع الاحتمالات. وتمتلك تقنية البلوك تشين القدرة على إعادة تشكيل هذه الصناعة بالكامل. يمكن أن تمحو تماما دور صانع المراهنات، ويمكن تطوير نظام مراهنات جديد من نظير إلى نظير بشفافية أكبر بكثير وبتكاليف أقل بكثير.

الرياضيات الخيالية

زادت الرياضات الخيالية بشكل كبير في العامين الماضيين، مستويات دوران بالفعل في المليارات. ومع ذلك، تعرضت الصناعة للاحتيال، مما أدى إلى مغادرة بعض اللاعبين اللعبة، لم يعودوا يثقون بالمنصة. يمكن حل هذا النقص في الشفافية من خلال إدخال البلوك تشين، الذي يكتسب قوة دفع، يتم تأمين المعاملات بهذه الطريقة، وتحسين الشفافية، والأصول آمنة بينما يتم تحويل الأموال أيضا بسلاسة.

مقتنيات رياضية

التذكارات والمقتنيات الرياضية سوق ضخم، من لا يريد قميصا موقعا للرياضي المفضل لديه، المشكلة هي أن هذه الصناعة تعاني بشكل كبير من التزوير، يمكن للبلوك تشين مرة أخرى حل هذا، إذ يمكن الآن نقل المقتنيات المرخصة رسميا بشهادة توثيق الأصالة، ويتم تخزين كل هذه الشهادات في البلوك تشين.

المبحث الخامس: تأثير المنصات الرقمية على العلامات التجارية :

تعريف العلامة التجارية الرقمية : العلامة التجارية الرقمية هي عملية إنشاء وتعزيز الهوية عبر الإنترنت وقصة العلامة التجارية لشركة أو فرد. عادةً ما يتضمن استخدام القنوات عبر الإنترنت مثل مواقع الويب والوسائط الاجتماعية والندوات عبر الإنترنت وتحسين محرك البحث والمراجعات عبر الإنترنت وتدوين الضيوف والوسائط المكتسبة والإعلانات الرقمية لبناء تفاعل وزيادة التعرض

بسبب الطريقة السريعة التي تتطور بها شبكة الإنترنت، خصوصًا من خلال شبكة الويب الاجتماعية ووسائل الإعلام الاجتماعية، توجد الآن الكثير من القنوات الرقمية التي يمكن استخدامها لإجراء حوار بين العلامة التجارية والمستهلك، أو بين مجموعات المستهلكين. ويقصد بمشاركة العلامة التجارية رقميًا مشاركة العلامة التجارية مع التركيز بشكل رئيسي على الاتصال عبر شبكة الويب. وقد توقع بيان Cluetrain، الذي كتبه أربعة أشخاص حالمين في عام ١٩٩٩ (والذي أصبح الآن منذ وقت طويل للغاية)، أن تتطور شبكة الإنترنت إلى درجة يتمكن من خلالها المستهلك من الاستحواذ على "القوة"، ولن يتوقف عالم الشركات بعد ذلك عن الاستمرار في التواصل في الأسواق التي تعمل بها تلك الشركات (الأشخاص الذين ترغب تلك الشركات في التعامل معهم) من خلال طريقة التسويق بالدفع أو البث. ولقد كانوا على صواب شديد. فقد تطورت شبكة الإنترنت، ويمكن أن يصبح

الأشخاص/المستهلكون الآن انتقائيين للغاية حيال العلامات التجارية التي يرغبون في التعامل معها، كما يمكنهم توصيل أفكارهم ومشاعرهم على المستوى العالمي. ويمكن أن يستفيد العملاء من تلك الوسائط المتاحة على شبكة الويب الاجتماعية، بما في ذلك المدونات والمدونات الصغيرة والمنتديات والشبكات الاجتماعية والمجموعات المتاحة داخل الشبكات الاجتماعية، وعمل إشارات مرجعية بالمواقع ومواقع الصور والفيديو، وهم يفعلون ذلك بالآلاف.

ويمكن أن تتابع العلامات التجارية ما يقال عنها أو عن منتجاتها أو خدماتها من خلال مراقبة الحوارات التي تجري خارج مواقع الويب الخاصة بها، من خلال أدوات "رصد المعلومات"، وهناك مجموعة متاحة من تلك الأدوات يمكن الاختيار من بينها. وتعد قيمة المعلومات التي يتم توفيرها تناسبية حسب الوقت والخبرة المخصصة لتكوين وتحليل البيانات التي يتم توفيرها. ويمكن زيادة تلك القيمة بشكل أكبر عندما يتم ربط بيانات رصد المعلومات مع بيانات تحليلات الويب التي تكون متاحة في الموقع. ومن الضروري الاستماع إلى أدوات رصد المعلومات وملاحظتها، مع تحليل تأثيراتها قبل اتخاذ قرار المشاركة..

المبحث السادس : دور المنصات الرقمية فى ظهور الرياضة الألكترونية فى ظل جائحة كورونا:

أصبحت هذه الألعاب تشكل جزءًا من صميم عاداتنا اليومية. فهي لم تعد مجرد نشاط نمارسه أمام جهاز الحاسب، بل أصبحت من المحتويات الرئيسية

في تطبيقات هواتفنا الذكية، وهكذا نحملها معنا أينما ذهبنا ونزجي بها أوقات الانتظار. نتيجة هذا، لم تتغير فقط عاداتنا في اللعب، بل أيضاً علاقتنا مع الألعاب التقليدية التي نمارسها بشكل حي على أرض الواقع، إذ بدأت الكثير من الشركات في تصميم ألعاب إلكترونية محاكية لها. وقد ساهم الإنترنت في إمكانية انتشار ألعاب من ثقافات مختلفة، إذ تتيح الألعاب الإلكترونية إمكانية المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يوفر فرصاً ثقافية واقتصادية واجتماعية خصبة للتواصل مع العالم عن طريق هذه المنصة.

يمكن استخدام هذا الانتقال إلى المنصات الرقمية كوسيلة لإحياء بعض الألعاب التقليدية التي تتجه نحو الإهمال والنسيان، وإعادة إحياء الألعاب الشعبية في ثقافتنا والتي يسهل تصميم نسخ إلكترونية منها، مثل الألعاب اللغوية وألعاب الورق، كالبلوت والكنكان، والألعاب التي تتطلب رقعة وأحجاراً مثل لعبة أم تسع الشعبية. ولو أخذنا لعبة الشطرنج كمثال مشابه، نجد أنها نجحت في نسختها الإلكترونية لأنها لم تعد تشترط أن يملك اللاعب رقعة وأحجاراً كاملة في متناوله، إذ يمكن أن تُلعب على الهاتف الذكي في أي زمان ومكان. ولا يشترط للعبها أن يملك اللاعب شريكاً يقابله في اللعبة، كما يمكن له أن يحدد المستوى الذي يريد أن يلعب ضده، وهكذا يملك فرصة أكبر لتطوير نفسه وفهم اللعبة بشكل أفضل تدريجياً. كما أن الألعاب الإلكترونية تساعد على تنويع شريحة اللاعبين، فهي لم تعد مقتصرة على سن أو فئة اجتماعية معينة، وهذا له دور كبير في استمراريتها وانتشارها بين مختلف الأجيال.

وتعد الألعاب الرياضية مثل التنس والبلياردو أحد أبرز أنواع الألعاب الناجحة في نسخها الإلكترونية. فرغم أنها تفتقر للحركة التي توفرها الرياضة، إلا أنها لا تخلو من التنافس وإمكانية تطوير المهارات واستغلال الذكاء ومختلف فوائد اللعب الاستراتيجي. بل أصبح لبعضها منافسات عالمية شهيرة تتقاطع مع منافسات نسختها الواقعية. وتعد ألعاب كرة القدم الإلكترونية أحد أشهر الأمثلة على هذا، فلعبة "الفيفا" أصبح لها بطولات عالمية أشبه بالبطولات التي تقام بين الأندية والمنتخبات. إذ لم يعد يتبارى اللاعبون بشكل منفصل خلف شاشات منازلهم، بل يلتقون في مناسبة منظمة أمام بعضهم على جهاز واحد، وتُنقل مبارياتهم على القنوات التلفزيونية والمحطات الرياضية، بل وترعاها كبرى الشركات والاتحادات الرياضية. ويكون لكل لاعب مدربه وجماهيره الحاضرون إلى جانبه، ويمكن أن يلتقي الفائز بلاعبيه المفضلين حين يستلم كأس البطولة الذي يُسلّم عادةً في حفل ضخم رفيع المستوى لا يقل عن احتفالات الرياضات العريقة.

كل هذه الفرص لا تغني عن الالتفات للجوانب السلبية لهذه المنصة الرقمية. فعلى عكس الألعاب الواقعية، يمكن للألعاب الإلكترونية أن تسبب الإدمان بكل ما ينتج عنه من تبعات سلبية نفسية وذهنية وجسدية، كالانعزال وضعف التركيز وتدهور الصحة نتيجة قلة الحركة وكثرة الجلوس أمام الشاشة. كما يمكن للشركات التي تطور الألعاب الإلكترونية أن تجمع مختلف أنواع المعلومات من اللاعبين وتستخدمها لاكتشاف تفضيلاتهم وسلوكهم الاستهلاكي، وقد ينتج عن هذا استخدامات تنتهك الخصوصية، إلى جانب

إمكانية انتفاع بعض هذه الشركات من الإعلانات التي تظهر على شاشة اللعبة والتي قد تتضمن محتويات سلبية. وتعد الرقابة على الألعاب الإلكترونية أحد أكثر جوانبها المثيرة للجدل نظراً لصعوبة التحكم في الفئة السنية للّاعب. لكن العديد من الدول بدأت في فرض المزيد من القيود على الشركات المنتجة للألعاب لتفادي هذه الجوانب السلبية، وهذا ما يعزز إمكانية توجيهها نحو ما فيه خير ومنفعة وتطوير للفرد والمجتمع.

أصبحت الرياضات الإلكترونية والميتافيرس من المواضيع الشائعة في الوقت الحالي بقطاع الإنترنت والتكنولوجيا، وهناك الكثير من الفرص والأموال الساخنة التي تضخ في هذه المجالات الجديدة بطولات الرياضات الإلكترونية في تزايد من حيث العدد والتنوع، وكذلك من حيث الجوائز التي تتعدى المليون دولار، وهناك فرق متنافسة من مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية مثل السعودية ومصر والعراق.

ومن الأمثلة التى تبين دور المنصات الرقمية فى الرياضة الألكترونية فى مصر وبعض الدول العربية : فى مصر الاتحاد المصرى للألعاب الالكترونية وشركة «إيجى جيت»، إحدى شركات صندوق «تحيا مصر»، اتفاقية تعاون لبناء تطبيق على الهاتف المحمول للاتحاد، وقواعد بيانات اللاعبين والهيئات المشتركة بالاتحاد فى مصر والتعاون لإنشاء أكاديمية لمطورى الألعاب الإلكترونية.

شهد التوقيع الدكتور أشرف صبحى، وزير الشباب والرياضة، وقال إن هذه الاتفاقية تأتى ضمن خطوات عملية التحول الرقمى فى مجال الرياضة المصرية، وتبنى الوزارة لمشروعات الرقمنة وأبرزها مشروعات مراكز الشباب الافتراضية التى تلبى تطلعات الشباب، وفقا للمفاهيم والأدوات الحديثة التى يشهدها العالم، فى إطار مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسى لتدريب ١٠ آلاف مطور للخدمات والألعاب الإلكترونية، التى أطلقها فى منتدى الشباب بمدينة شرم الشيخ، والوصول لأفضل تمثيل مصرى فى المحافل الرياضية الدولية المتعددة، من خلال اكتشاف المواهب وأصحاب القدرات المتميزة فى اللعبات التى تجذب ملايين الشباب والنشء.

وقال شريف عبدالباقى، رئيس الاتحاد المصرى للألعاب الإلكترونية، إن الاتفاقية تساعد الاتحاد على الوصول للقاعدة الكبيرة من لاعبى وممارسى الرياضات الإلكترونية فى كافة الأنحاء واللعبات، وتساعد الاتحاد فى تبنى الخطط والمسابقات والبطولات التى تكتشف الموهوبين والمتميزين ودعم قدراتهم، وتكوين الفرق واللجان الرياضية الإلكترونية للممارسين لها، بالأندية ومراكز الشباب والجامعات والمدارس ومراكز الرياضات الإلكترونية الخاصة.

وأضاف «عبدالباقى» أنه خلال أيام سيتم الإعلان عن مبادرات ومسابقات وبطولات تتبناها الوزارة لاكتشاف الموهوبين فى الرياضات الإلكترونية وأصحاب الأفكار فى ابتكار ألعاب إلكترونية جديدة تناسب الثقافة المصرية.

فى نفس السياق، قالت الدكتورة ميناس إبراهيم، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة «إيجى جيت»، إن الاتفاقية تأتى أهميتها كونها تساعد على الوصول بالخدمات والمنتجات الرقمية ووسائل التسويق الإلكترونى لشباب يعطى الوقت والجهد للرياضة الذهنية المحببة له، وتجعله جزءا من الصناعات الرقمية، وليس مجرد ممارس لها بتبنى أفكاره لإنتاج الألعاب المفيدة وتطويرها من خلال عمليات التدريب وصقل المهارات.

وأوضحت أن الدورات التدريبية المتقدمة فى مجال التسويق السياحى وتصدير المنتجات والخدمات المصرية ستكون فى خدمة الشباب الممارس للألعاب الإلكترونية ومن خلال أكاديمية خاصة لصناعة الألعاب الإلكترونية تساعد وتدعم المتفوقين والراغبين فى المشاركة بهذه الصناعة العالمية

المبحث السابع :الأتجاه التشريعى للأعتراف بالحماية القانونية للمصنفات الرقمية.

شهدت السنوات الماضية اهتماماً بالغاً بحقوق الملكية الفكرية، خصوصا مع تزايد جرائم الانتحال والسرقة الفكرية وغيرها، وقد أدى التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والمعلومات إلى نشوء اعتداءات وجرائم جديدة على حقوق الفرد والمجتمع، والتي ترتبط بشكل وثيق بحقوق الملكية الفكرية والإنترنت. فما حقوق الملكية الفكرية؟ وما حق المؤلف؟ وكيف يمكن حمايتها في البيئة الرقمية؟

جاء تعريف الملكية الفكرية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو): "تشير الملكية الفكرية إلى أعمال الفكر الإبداعية، أي الاختراعات، والمصنفات الأدبية، والفنية، والرموز، والأسماء، والصور، والنماذج، والرسوم الصناعية". كما عُرّف حق المؤلف في المادة الأولى من نظام حقوق المؤلف السعودي بأنه: "الشخص الذي ابتكر المصنَّف". وفي المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف: "هو كل مبدع ابتكر بجهده أيًا من المصنفات الأدبية، أو الفنية، أو العلمية، مثل: الأديب، أو الشاعر، أو الرسام، أو الموسيقي، وغير هؤلاء من الفنانين، وفقًا للقالب الذي يفرغ فيه التعبير".

أي أن نظام حقوق المؤلف يحمي المصنفات، سواءً كانت أصلية مثل: الكتب والكتيبات، كذلك المحاضرات المطروحة، والخطب، والأناشيد، والشعر، والمؤلفات المسرحية، والتمثيلات، والاستعراضات، والرسومات، والصور الفوتوغرافية وبرمجيات الحاسب. أو كانت مصنفات مشتقة كالترجمة، والتلخيص، والموسوعات، والمختارات، وغيرها من المصنفات التي ورد ذكرها في المادتين الثانية والثالثة من نظام حقوق المؤلف. ولكن يثار تساؤل هنا: كيف تتم حمايتها في البيئات الرقمية؟ فإن بعض المؤلفين يخشون من نشر مؤلفاتهم وإتاحتها للجميع؛ بسبب سهولة الوصول إليها، والقدرة على التعدي عليها بأي صورة من صور التعدي، سواء كانت يسيرة أم فاحشة، فكيف تصدت الاتفاقيات الدولية والمنظم السعودي لمثل هذه المسألة؟

تبنت معظم تشريعات الدول العربية في قوانينها الخاصة بالملكية الفكرية، المبادئ والمعايير الدولية الكفيلة بحماية حق المؤلف، والحقوق المجاورة له في ظل التقدم الرقمي والتقني. وعلى المستوى الدولي صدرت عدة اتفاقيات تحمي حقوق الملكية الفكرية بدايةً، ثم مع التطور الرقمي السريع أجرت بعض التعديلات والإضافات لمواكبة التطورات، وحماية المصنفات الفكرية الرقمية، ومنها اتفاقية (بيرن)، وهي أول اتفاقية دولية تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية، والتي انضمت إليها المملكة العربية السعودية عام (٢٠٠٣)، كذلك اتفاقية (تريبس) للتدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية، كما أضافت تعديلات منها قواعد جديدة خاصة في مجال حماية المصنفات الرقمية، وغيرها الكثير من الاتفاقيات الدولية التي كانت المملكة العربية السعودية طرفًا فيها، وتبنتها بعض الدول في تشريعها الداخلي.

كما واعتنت هيئة الملكية الفكرية بحقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية، وأعدت نظامًا لحماية حقوق المؤلف بمنزلة التشريع الأساسي، وأعدت لائحة تنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، شارحة النظام بغرض تحديد آليات حماية حق المؤلف والمصنفات، مستندةً في ذلك عليه، كذلك نص النظام على حماية الحقوق الفكرية المبتكرة أيًا كان نوع المصنف وطريقة التعبير عنه.

سعى نظام حقوق المؤلف إلى توضيح صور التعدي ونشرها، سواءً في النظام، أو اللائحة، أو حتى في منصة تويتر عبر حساب هيئة الملكية

الفكرية، حيث جاءت المخالفات في المادة الحادية والعشرين من نظام حقوق المؤلف، ومنها:

١- القيام بنشر مصنف غير مملوك لمن قام بالنشر، أو نشره مدعيًا ملكيته، أو دون الحصول على إذن كتابي أو عقد من مؤلف المصنف، أو ورثته، أو من يمثلهم.

٢- تعديل محتويات المصنف، أو طبيعته، أو موضوعه، أو عنوانه، دون علم المؤلف وموافقته الخطية المسبقة على ذلك، سواء كان هذا التعديل من قبل الناشر، أو المنتج، أو الموزع، وغيرهم.

٣- إزالة أي معلومة كتابية أو إلكترونية قد تتسبب في إسقاط حقوق أصحاب المصنف.

٤- إزالة وفك أي معلومة احترازية إلكترونية تضمن استخدام النسخ الأصلية للمصنف، كالتشفير.

٥- تصوير كتب، أو أجزاء من كتاب، دون الحصول على موافقة خطية من أصحاب الحق والجهات المعنية في الهيئة.

ومنها غير المذكور في المواد وتهتم الهيئة بها، كالرسائل النصية، فإنها محمية من النظام إذا نُشرت دون إذن صاحبها.

إن القاعدة العامة لمدة حماية حقوق المؤلف هي طيلة حياته، وبعد مماته تستمر حتى خمسين سنة، لكن لا تخلو هذه القاعدة من الاستثناءات، حيث إنه لو كان شخصًا اعتباريًا أو غير معروف (نشر باسم مستعار) فإن مدة الحماية خمسين سنة من الإصدار، وبالنسبة إلى المصنفات السمعية البصرية (السينمائية) كذلك تبلغ مدة الحماية خمسين سنة، اعتبارا من تاريخ إتاحة المصنف للجمهور (أي عرضه)، وإلا اعتبارا من تاريخ ابتكاره. وبالنسبة إلى مصنفات الفنون التطبيقية والمصنفات الفوتوغرافية، تبلغ مدة الحماية خمسا وعشرين سنة، اعتبارا من تاريخ ابتكارها، ثم تنتقل إلى الملك العام.

لكن لا تجري كافة النظم القانونية والقوانين على هذا النهج، فالقانون الفرنسي الصادر في عام (١٩٩٨) يحمي قواعد البيانات، لمدة خمس عشرة سنة فقط.

أيضا، إن العقوبات الواردة في النظام تنقسم إلى عقوبات حمائية مدنية، وجزائية، والحماية الجزائية تكون إما بالإنذار، أو غرامة مالية لا تزيد عن ٢٥٠ ألف ريال، أو إغلاق المنشأة المتعدية، أو التي ساهمت في الاعتداء مدة لا تزيد عن شهرين، أو مصادرة جميع نسخ المصنف، أو المواد المستخدمة في ارتكاب التعدي، أو السجن مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وقد يتضاعف الحد الأعلى في حال العود، وأيضًا قد تتضمن العقوبة التشهير وعلى نفقة المعتدي. أما الحماية المدنية فهي متمثلة بالتعويض، والأصل أن يكون معنويًا، فإن تعذر؛ يتحول إلى تعويض مالي يقدر بحسب الضرر.

ذكر في صحيفة هيئة الملكية الفكرية عبر تويتر بأنها عقدت ورشة عمل افتراضية –بالتعاون مع شركة جوجل– الأسبوع الماضي (٢٠٢١) بعنوان: "حماية حقوق الملكية الفكرية في المجال الرقمي"، إذ تهدف الورشة للتعرف على الأساليب والطرق الفنية المستخدمة في الانتهاكات الرقمية، وآليات مكافحة قرصنة البث الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية، كما وتم شرح طرق إزالة المحتويات المخالفة في جوجل لحماية حقوق الملكية الفكرية، وآلية حجب التطبيقات المنتهكة على متجر جوجل بلاي، كما ونلاحظ حجب العديد من المواقع لانتهاكها حقوق الملكية الفكرية، منها مواقع متخصصة في الكتب الإلكترونية وغيرها. وحتى الكثير من برامج التواصل الاجتماعي تعنى بالملكية الفكرية حين الموافقة على (اتفاقية/سياسة) الاستخدام، فعلى سبيل المثال: تويتر يقوم بإيقاف الحسابات المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية. ويثار تساؤل هنا عما إذا كانت التغريدات محمية بحقوق الملكية الفكرية أم لا؟ وجاءت الإجابة في موقع الويبو: "إن طول التغريدة محدود بمئة وأربعين رمزاً، وعليه فمن غير المرجح أن تستوفي التغريدات شرط الإبداع اللازم للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف، ولكن توجد استثناءات. ويرجى مراعاة أن الصور المدرجة في تغريداتك قد تكون محمية بموجب حق المؤلف". لذلك تكون الحماية حسب محتوى التغريدة، حيث أشاروا بأن الصور من المؤكد محمية. ونتطلع من هيئة الملكية الفكرية عمل مشاركات أكثر مع برامج التواصل الاجتماعي، حتى تتصدى لمثل هذه الاختراقات.

المطلب الأول : الأتجاه التشريعى للأعتراف بالحماية القانونية للمصنفات الرقمية:

إن حماية البرمجيات وقواعد البيانات وطوبوغرافيا الدوائر المتكاملة ، كان واحدا من اهتمامات المؤسسات التشريعية في العديد من الدول منذ الثمانينات (وبعضها قبل ذلك) ، وتعد موجة التشريع في حقل حماية هذه المصنفات الموجة الثالثة لتشريعات عصر المعلومات او ما يطلق عليه قانون الكمبيوتر سبقتها – كما اوضحنا في الفصل الاول – تشريعات حماية البيانات الخاصة (الخصوصية) وتشريعات جرائم الكمبيوتر .

وقد خضعت تشريعات الملكية الفكرية في هذا الحقل الى العديد من التعديلات الناجمة عن ضرورة التقاطع والتواؤم مع الطبيعة المتغيرة والسريعة لحقائق وابتكارات عصر المعلومات، الذي كانت سمته التحولات الدراماتيكية في زمن قياسي .

ان الوقوف التفصيلي على محتوى هذه التشريعات واتجاهات الحماية وقواعدها سيكون موضوع الكتاب الثالث من هذه الموسوعة ، ونكتفي في هذا المقام بابراز ما اظهره البحث التحليلي بشان السمات العامة لهذه التشريعات ، وتعداد قائمة القوانين الوطنية التي تناولت بالمعالجة والتنظيم الحماية القانونية لمصنفات المعلوماتية المذكورة ، وتسهيلا للعرض فاننا نظمنا جداول تحدد السمات العامة والمحتوى العام لتشريعات حماية البرمجيات وقواعد البيانات والدوائر المتكاملة وقائمة بهذه التشريعات على نحو ما انتهجنا

بالنسبة لبقية موضعات قانون الكمبيوتر (انظر الجدول رقم ١ وتفرعاته) . اما بالنسبة للنشر الالكتروني واسماء المواقع فكما قدمنا فان الجهود التشريعية لما تزل في مرحلة المخاض حتى بالنسبة للدول التي قطعت شوطا في التدابير التشريعية في هذا الحقل ، اذ لما تزل عناصر هاتين المسالتين محل جدل واسع تلقي بظلالها على محتوى التشريع وقواعد التنظيم ..

(Protection of Intellectual Property) في حقل (البرمجيات – computer programs ، وقواعد المعلومات databases – والدوائر الطوبغرافية– topographies) تشريعات حماية الملكية الفكرية

قوانين حق المؤلف / الملكية الفكرية (copyright laws)

مسماها الشائع

تشريعات حماية حقوق المؤلف المادية والمعنوية على انتاجه من البرمجيات وقواعد المعلومات ودوائر الطبوغرافيا (الدوائر المتكاملة) ، اضافة الى الاتجاه الحديث لحماية اسماء النطاقات ومحتوى المواقع على الانترنت والمواد محل التجارة الالكترونية .

وصفها العام

سنت هذه التشريعات لتوفير الحماية القانونية للمصنفات المتصلة بالتقنية العالية الموضوعة من قبل مؤلفيها ضمن جهدهم الفكري ، وبعد حسم الجدل حول نظام الحماية من حيث اخضاعها (وتحديدا البرامج وقواعد البيانات)

للحماية الفكرية الادبية والفنية وليس الملكية الصناعية (براءات الاختراع) مع مراعاة ان المنتجات التقنية الصناعية كاجهزة او نحوها التي تصلح للاستغلال الصناعي تعد من قبيل براءات الاختراع اضافة الى ان حماية الدوائر المتكاملة يقع ضمن نطاق خاص لما ينطوي عليه من عناصر تتصل بحماية الملكية الادبية وحماية الملكية الصناعية . وقد تزايد الاتجاه نحو هذه التشريعات بسبب الاتفاقيات الدولية وتحديدا اتفاقية تربس العالمية (واحدة من اتفاقيات منظمة التجارة الدولية) وبسبب اتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة ، وبسبب اعتبار برامج الحاسوب من بين مصنفات اتفاقية برن للملكية الادبية والفنية بموجب الاضافة التي نصت عليها اتفاقية تربس المذكورة .

وتخضع هذه التشريعات للتطوير واعادة البحث بسبب ما ظهر من تحديات في ظل النشر الالكتروني وحماية مواقع المعلومات على الانترنت .

مبرر وجودها

توفير الحماية القانونية للحق في الابداع في حقل مصنفات التقنية العالية والحق في الاستغلال العادل والمشروع لعائدات هذه المصنفات وذلك ضمن تنظيم وقواعد ادارية ومدنية وجزائية .

هدفها ونطاقها

ثالث موجة تشريعية انطلقت بوجه عام في الثمانينات مع ان بعض الدول اهتمت بموضوعها قبل ذلك (الفلبين تحديدا) ، لكن انطلاقها الفعلي تم في

الثمانينات بعد حسم الجدل حول محل الحماية ، اهي تشريعات حق المؤلف ام براءات الاختراع . وخضعت لتعديلات متتالية والى تنظيم خلال الثمانينات والتسعينات . ولا تزال تخضع للتطوير والتعديل بسبب استحقاقات الاتفاقات الدولية .

الحقبة الزمنية لانطلاقها وترتيبها

قانون الملكية الفكرية في النظم التي تقر بوجوده استقلالا ، اما في النظم التي لا تسلك هذا المسلك فتتوزع قواعده بين القانون المدني ، والقانون الجنائي (المسؤولية الجزائية عن الاعتداء على الحقوق المعنوية والمالية للمؤلف بالنسخ غير المشروع واعادة الانتاج والتقليد) ، القانون الاداري (التنظيم الاداري للجهات المناط بها حماية حقوق المؤلف / وزارات الثقافة والصناعة والتجارة والاعلام – مكاتب الحماية والمكتبات الوطنية).

الفرع القانوني ذو العلاقة

البرمجيات التشغيلية والتطبيقية الموجودة على اقراص ووسائط التخزين المستقلة او المخزنة داخل النظم والشبكات اضافة الى قواعد المعلومات التي تمثل تنظيما وتبويبا لمعلومات ضمن اطار تشغيل وتطبيق برمجي يميزها عن غيرها ، والدوائر التقنية المتكاملة ذات البرمجة من مصدرها (جهة الصنع)

محلها ذو العلاقة بالتكنولوجيا

القواعد القانونية المنظمة للحقوق المعنوية والمالية لمؤلف المصنفات التقنية محل الحماية ، والقواعد المنظمة لنطاق ومدة الحماية والاستثناءات عليها وقواعد التنظيم الاداري لجهات الضبط والحماية الحكومية ، وقواعد المسؤولية المدنية والجزائية المتعلقة بالمخلين بحقوق المؤلف والجزاءات المقررة ونطاق صلاحيات القضاء واجراءاته التحفظية والعقابية والتكميلية وتدابيره الاحترازية.

قواعد واشكالات حماية مصنفات المعلوماتية:

شهدت المنطقة العربية مؤخرا جملة من دعاوى الملكية الفكرية بخصوص برامج الحاسوب والتسجيلات الصوتية اضافة الى عدد من المنازعات في ميدان الالعاب الالكترونية بمختلف انواعها ، ويعزى النشاط المتزايد في هذا الميدان الى ما تقرر من تفعيل تطبيق قوانين حق المؤلف والى نشاط الشركات الاجنبية المترافق مع سياسات تحرير التجارة في السلع والخدمات والوفاء باستحقاقات عضوية منظمة التجارة العالمية ..

النطاق القانوني لحماية برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات في البيئة العربية:

تتضمن قوانين حماية حق المؤلف العربية عموما النص على حماية الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة ، والمصنفات التي تلقى شفاها كالمحاضرات والخطب والمواعظ ، و المصنفات المسرحية والمسرحيات الغنائية والموسيقية والتمثيل الايمائي ، والمصنفات الموسيقية ، و المصنفات السينمائية والاذاعية السمعية والبصرية ، واعمال الرسم والتصوير والنحت والحفر والعمارة والفنون التطبيقيـة والزخرفية ، و الصور التوضيحية والخرائط

والتصميمات والمخططات والاعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للارض ، وبرامج الحاسوب (كما في طائفة منها) وفي اعقاب سريان اتفاقية تربس في عدد من الدول العربية اصبحت الحماية تمتد الى البرمجيات سواء كانت بلغة المصدر أو الالة ، اضافة الى حماية ما يمكن ان يسمى قواعد المعلومات المجمعة وتحديدا حماية طريقة التجميع سواء اكانت بطريقة تقليدية أم آلية (قواعد البيانات) . وذلك للتوافق مع متطلبات المادة ١٠ من اتفاقية تربس العالمية (اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية)

وتحمى برامج الحاسوب وقواعد البيانات وفقا لقوانين حق المؤلف – بوجه عام – طيلة حياة المؤلف ولمدة خمسين عاما بعد وفاته ، وبوجه خبراء التقنية والقانون الدوليين انتقادا لمدة الحماية هذه باعتبارها طويلة لا تتناسب مع الطبيعة المتغيرة والمتسارعة للبرمجيات واستغلالها لمدد قصيرة ، أما إذ كان مالك حقوق المؤلف شخصا معنويا – وهو الفرض الغالب بالنسبة للبرمجيات ، فان مدة الحماية تقل عن مدة حماية حقوق الاشخاص الطبيعين كما في عدد من قوانين الدول العربية .

وتشمل الحماية الحقوق المعنوية للمؤلف والحقوق المالية لاستغلال المصنف وهي حماية استئثارية للمؤلف وحده يمنع بموجبها أي استغلال أو استعمال يضر بمصلحة المؤلف ، وتعطي للمؤلف وحده الحق في استنساخ مصنفه واجازة استعماله ، وفقا لشرائط تقررها القوانين العربية في هذا الحقل تتصل

بمباشرة حقوق المؤلف ونطاق الاستغلال ومحتواه ، تنص الوانين ايضا – على تباين بينها – على استثناءات معينة ترد على مباشرة حقوق المؤلف ، ولا تعد من قبيل التعدي ، مثالها اجازة استخدام المصنف دون اذن المؤلف أو مالك الحق في معرض تقديم المصنف عرضا أو القاءا خلال اجتماع عائلي أو في مؤسسة تعليمية أو ثقافية أو اجتماعية على سبيل التوضيح أو الاستعانة بالمصنف لاغراض شخصية بعمل نسخة واحدة دون تعارض مع الاستغلال العادي ، واستعماله في الايضاح التعليمي والاستشهاد بفقرات منه في انتاج ووضع مصنف آخر .

ومن اكثر التحديات في حقل الاستثناءات مفهوم الاستعمال الشخصي للمصنف ومداه ونطاقه اضافة الى الاشكالات المتصلة بمدى ونطاق الاستثناء الخاص باستخدام المصنفات لغايات علمية او بحثية او في معرض الاستعمال العارض .

وتجيز بعض القوانين للسلطات اصدار امر بالترخيص الاجباري للمصنف الاجنبي رغما عن مالكه لجهة واعادة انتاجها وبيعها بالسعر المساوي لمثيلاتها في السوق او السعر العادل ضمن ضوابط وشروط يراعى فيها تعويض مؤلف المصنف أو صاحب الحق عن هذا الترخيص الاجباري . وتتبع الدول طريقة الترخيص الاجباري حماية لاحتياجات المجتمع والعملية التعليمية ، وتتباين المواقف حول نطاق الترخيص الاجباري إذ يحدد القانون

عادة المصنفات القابلة لمثل هذا الاجراء ، وهو أيضا اجراء هام لمواجهة سياسات الاحتكار ومنعا للتحكم في رواج الفائدة المتوخاة من المصنف.

وبسبب الاثر الذي احدثته اتفاقية تربس ، لم يعد شرط ايداع المصنفات مطلوبا لغايات الحماية القضائية ، وهو ما ادى الى تعديل عدد من تشريعات حق المؤلف العربية لتعكس هذا الحكم كما ان التشريعات الحديثة منها نصت ايضا على عدم اشتراط الايداع .

اشكالات حماية البرمجيات وقواعد البيانات:

محل الحماية:-

بالرجوع للدراسات المقارنة والتطبيقات القضائية الشهيرة يظهر ان تحديد مفهوم البرنامج ونطاقه خلق إشكاليات عديدة ، اولها ما اذا كان إعادة انتاج البرنامج باقتباس اجزاء منه ، أو باستخدام طريقة الهندسة العكسية أو باتباع وسائل برمجية (معنوية) غير المتبعة في انتاجه اصلا ، يعد من قبيل النسخ غير المشروع أو التقليد ، ويتفق القضاء على ان التقليد أو النسخ لكامل المنتج بغرض الاستغلال المالي لا يثير اشكالا في التطبيق ، لكن ما يثير الاشكال اقتباس الخوارزميات المحتواة ضمن البرنامج ، ومرد ذلك ان القضاء الاجنبي في معرض نظره لدعاوى حقوق المؤلف على البرمجيات اتسق مع احكام الاتفاقيات الدولية بشأن عدم شمول الخوارزميات والحقائق للحماية ، وهذا ما يعني ان الاقتباس فيما لا يتجاوز النسخ الجزئي وطريقة الهندسة العكسية

المتبعة في إعادة بناء البرنامج تخضع لمعايير معينة قبل القول بحصول النسخ أو الاعتداء على حق المؤلف .

ويثور الاشكال أيضا بالنسبة لحماية لغة البرمجة ، وتعديلات استخدام برامج التشغيل للتوافق مع بيئات العمل التقني أو لجهة اصلاح اخطائه ، ومفهوم ان الشائع في حقل القرصنة بالعموم انما هو برمجيات التشغيل الشهيرة وبرامج التطبيق الشائعة ، لكن الاشكال يثور حول النسخ التجريبية التي يزود بها المستخدمون ، فهي ليست المصنف النهائي المثبت ملكيته ، ويثبت ذلك بالمعايير الفحصية عبر الخبرة ، ومعلوم ان الشائع والسائد في الدول النامية النسخ التجريبية التي يتلقاها في وقتنا الحاضر معظم المستخدمون عبر شبكة الانترنت أو حتى من بائع الاجهزة بحصوله عليها من الوسائط التي تملأ العالم ضمن سياسات الترويج الاعلامي التي اتبعتها وتتبعها المؤسسات المنتجة للبرمجيات . وفي هذا الصدد نشير الى ان عددا من الدعاوى قد اقيمت على عدد من المحال بخصوص الالعاب الالكترونية ، وان عددا من هذه الدعاوى قد استند الى ضبط برمجيات تتضمن العابا غير مصرح ببيعها ليتبين بالخبرة الفنية واحيانا (تغيب هذه الحقيقة) ان هذه البرمجيات لا تضم اكثر من نسخة دعائية للعبة او (ديمو) مصغر او نسخة تجريبية ، مما ينفي ارتكاب المخالفة لقانون حق المؤلف ، باعتبار ان الشركات الاجنبية تروج طويلا لمنتجاتها قبل طرحها فعليا في الاسواق ، وغياب المعرفة التقنية

وحقائق البرمجيات يستغل من البعض في الايهام بان النسخ التجريبية او الدعائية نسخ مقرصنة . وهذه مسالة لا تحسمها غير الخبرة المؤهلة ، لا في حقل التقنية فقط ، بل في حقل الاعمال وتجارة سوق التقنية التي تنطوي على سياسات واستراتيجيات يتعين على جهات الخبرة والقضاء والمحاماة معرفتها سيما انها اصبحت في متناول اليد من خلال مواقع هذه الشركات على سبكة الانترنت .

شرط ملكية الحق اساس الدعوى ولا دعوى دون توفر الصفة في التقاضي:

ان حماية أي المصنف توجب ان يثبت الحق بملكيته لطالب الحماية ، سواء تعلق اجراء الحماية بالمطالبة المدنية (الدعوى المدنية بشقيها الموضوعي والطلبات المستعجلة) أو الدعوى الجزائية (الشكوى) أو الاجراء الاداري عبر مكتب الحماية . وشرط ثبوت تملك الحق المعنوي أو حق الاستغلال المالي ، شرط مصلحة وصفة ، بل انه ابتداء عنصر رئيس لتفعيل عمل نصوص الحماية ، بمعنى انه الشرط الموجب لقبول الدعوى ، فلا دعوى دون ان يثبت زاعم الاعتداء انه المالك الحقيقي والقانوني لحقوق المؤلف على المصنف ، وهذه من اكثر الاشكالات التي تواجه دعاوى الملكية الفكرية في الساحة العربية ، فالايداع لم يعد متطلبا وفقا لاتفاقية تربس وقد اعتقدت العديد من الجهات ان ذلك يعفيها من اثبات الملكية او انها جهات شهيرة الى مدى يعرف القاضي انها المالكة للحق على برنامج ما ، وهذا ليس صحيحا، اذ على فرض صحته فان القاضي لا يحكم بعلمه عوضا عن ان مباشرة

حقوق حماية المصنف تتطلب ان تتم وتتم فقط من المؤلف وحده الذي منح حق الدفاع عن مصنفه ، وتصبح المشكلة اكثر تعقيدا عندما يتصدى لرفع الدعوى وكيل عن مالك الحق ، وما لم تثبت وكالته القانونية انه وكيل بالخصومة وبنوع هذه الخصومة فانه لا وجه لقبول الدعوى ابتداء. ويشترط ان يثبت ملكية حق الخصومة والتقاضي لمن يباشر دعوى أو طلب الحماية عندما لا يكون هو المؤلف أو المتنازل اليه من المؤلف مباشرة عن حق الاستغلال المالي ، أما ذا كان طالب الحماية بالاجراء المعين وكيلا أو موزعا فانه لا يملك غير المقاضاة المدنية بما تعرض له هو بصفته هذه ، لا بما تعرض له مؤلف المصنف أو مالك الحق فيه ، لان نطاق وصحة المطالبة تتحدد بسببها ، فان امتد سبب المطالبة الى ادعاء الاعتداء على حق المؤلف فهو– اي المؤلف وحده – من يحمي الحق أو من يحق ان يوكل غيره في الخصومة القضائية لهذه الغاية تحديدا ، وكل ذلك مرهون بنصوص عقود واتفاقيات الوكالة والرخص ، وهو ما يدعونا في هذا المقام للتنبيه الى ان كثيرا من المؤسسات كانت محلا لتعاقدات غير عادلة مع الاطراف الاجنبية بسبب عوامل كثيرة اهمها مدى كفاءة المفاوض وعدم توفر المشورة القانونية المؤهلة المتخصصة في هذا الحقل الهام .

مرخص ام غير مرخص – اكثر الحقائق الغائبة:

لقد وقعت العديد من الشركات والمؤسسات العربية ضمن نطاق تاثير الموزعين والوكلاء بل وسماسرة السوق ، وتعرضوا للايهام بان اوضاعهم

القانونية مخالفة للقانون مع ان وضعهم القانوني قد يكون سليما ولا غبار عليه ، ومثال ذلك اعتبار مؤسسة ما غير مرخصة مع انها تملك اجهزة حواسيب ذات ماركات عالمية منتجة من شركات عقدت اتفاقيات داخلية مع جهات انتاج البرامج تعتبر بموجبها اجهزتها مرخصة حكما حتى لو لم تتحقق معايير الترخيص المقررة لدى جهة انتاج البرامج . ومثال أخر اعتبار حائز التسجيلات التي سبق له شراؤها من احد الوكلاء السابقين مخالف للقانون لان وكالة الوكيل التجارية تحظر عليه ابقاء اي مخزون لدى التجار في نهاية مدة وكالته ، فيخل بالتزامه ويعرض التجار للمسؤولية امام الوكيل الجديد الذي لا يفترض غير ان التاجر قد نسخ مصنفاته دون اذن .

ومثال ثالث استغلال عدم معرفة العديد من المؤسسات بانها مرخصة اصلا لعدم معرفتها بماهية الرخصة ذاتها ، واشير في هذا المقام الى ان الاسواق العربية تشيع فيه ممارسات من قبل بائعي الاجهزة التقنية (مارسات السوق) من ضمنها مثلا تنزيل نسخة واحدة من البرنامج عن قرص واحد على عدد من الاجهزة رغم ان المشتري كان قد اشترى عددا من البرمجيات المرخصة يساوي عدد الاجهزة ، بحيث تظهر كافة الاجهزة محملة بنفس رقم البرنامج فتتعرض لاتهامها بنسخ البرنامج على اجهزتها ، مع ان الواقع غير ذلك . ومن الممارسات ايضا عدم ارسال كتيب الرخص من قبل البائع على اعتبار انه كتيب تعليمات لتتفاجأ الشركة بعد ذلك انها غير مرخصة لانها لم تحضر رخص برمجياتها من البائع الذي يكون قد اودعها مخزنه او مستودعا ما او ربما اعتبرها من مخلفات الاجهزة كعبوات التغليف والكتيبات فاتلفها او القاها

الى حيث يلقي مخلفاته غير الهامة . ومثل هذه الممارسة قد تتم من الشركة المشترية التي لا تعير الكتيبات والادلة والاوراق المصاحبة للجهاز اهتماما كافيا او لا تعير اهمية للاحتفاظ بالرخص في موضع يمنع فقدها وضياعها .

ومن المخاطر الحقيقة لعدم الوعي السائد بشان التراخيص استغلال البعض لهذه الممارسات التي لا دخل للمستخدمين بها بسبب غياب المعايير والمواصفات التقنية وغياب استراتيجيات تنظيم السوق التقني في البيئة العربية ، واوضح مثال على ذلك ان بعض الجهات التقنية تعتبر المستخدم غير مرخص لاستخدام برنامج معين حتى لو ابرز الرخصة المطابقة نوعا وتاريخا للبرنامج لكنها لا تتطابق مع البرنامج من حيث رقم المنتج ، اذ قد يختلف رقم البرنامج الموجود على الجهاز مع رقم المنتج الوارد على الرخصة لاسباب كثيرة ، منها – كما ذكرنا – ان بعض الجهات تقوم بانزال البرنامج على عدة اجهزة عن قرص واحد لتوفر وقت انزال كل برنامج من القرص الخاص به وباعتبارها جميعا نسخا متطابقة عن البرنامج . او قد يتم محو القرص الصلب بكامله لغايات الصيانة او التطوير فلا تراعي جهة الصيانة تنزيل النسخة الموجودة عند العميل وتنزل من طرفها نسخة عن ذات البرنامج فيختلف الرقم ، وقد يختلف الرقم لاي سبب آخر باعتباره من الناحية التقنية قابل للتغيير بتدخل شخصي او نتيجة عمليات مؤتمة مما يجعل الرقم مغايرا للرقم الموجود على الرخصة ، وهذا لا يعني ان المستخدم غير مرخص له باستخدام البرنامج ، لان رقم المنتج ليس معيارا للترخيص ولا هو متطلب له ، والمعيار فقط توفر وثيقة الرخصة ذاتها المطابقة للبرنامج نوعا وتاريخا فقط ،

اذ لا يعتد بما يقبل التغييركالرقم ولا اهمية له ولا دور يقوم به من ناحية الترخيص ، وهو موجود فقط لتسهيل عميلات الدعم والصيانة (للمسجلين لدى الشركة المنتجة فقط مع الاشارة الى ان التسجيل اختياري وليس متطلبا قانونيا لصحة الاستخدام) او يستخدم الرقم داخل المنشأة لغايات التوثيق وصرف العهدة على المستخدمين عند تعددهم .

لهذه الممارسات التي ننشأت عن تشوه سوق التقنية وغياب المعايير والمواصفات على مدى السنوات السابقة ، علينا جميعا ان نعيد التفكير بشعار مكافحة القرصنة الذي يتعين ان يسبقه معرفة حقيقة وسليمة بالواقع المعاش وباستراتيجيات جهات الترخيص والانتاج ، فمن مصلحة المنتج ان يعتبر اي فعل من قبيل الاعتداء على فرص ربحه ، لكن من حقنا ايضا ان نعرف ما اذا كان فعلا يعتمد على استراتيجية تتفق والقانون القائم ، ام انه يتحدث عن نظامه القانوني واستراتيجياته التي يرغب ان تكون قانونا لكنه لا يملك ذلك في ظل اعتبارات السيادة الوطنية.

ان الاتفاقيات الدولية وبقدر ما منحت المبدع حقوقا على نتاج ابداعه بقدر ما حمت المستهلك من التضليل والايهام ، وعلينا ان ندرك ان ايفاءنا بالتزاماتنا تجاه الغير – وهو امر مطلوب ومرغوب لدينا بسبب التركيبة الاجتماعية والثقافة لسائدة في مجتمعنا – يتعين ان يرافقه تمسكنا بحقوقنا التي تنطلق اولا من المعرفة والوعي بالحدود الفاصلة بين الحق والالتزام في هذا الحقل.

ان الموضوعية تقتضي منا الاشادة العالية باتجاهات القضاء في هذا الحقل ، حيث اظهرت بعض الوقائع العملية ان القضاء يعتمد على نفسه اولا وعلى خبرات فنية يقلبها بعناية للوصول الى الحقيقة ، ففي قرار صادر عن محكمة الاستئناف الاردنية [محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم ٢٠٠٠/١٣١٣ تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٨] بوصفها المرجع القضائي الاخير للطلبات المستعجلة قضى فيه ببطلان ضبط تسجيلات صوتية ، قررت المحكمة اخضاع كافة الضبوط في ميدان الملكية الفكرية الى شرائط القانون ووالحكم بعدم قبول اي ضبط دون خبرة قاطعة بحصول السلوك الجرمي من الشخص المنسوب اليه الفعل بذاته ، وينظر القضاء للامر بكل عناية وموضوعية . وقد اظهرت الدعاوى المنظورة وعدد من المفصولة حتى الان اتجاها قضائيا يقوم على تمحيص الحقائق الى ابعد مدى لتبين الحقائق حول التراخيص سيما في ظل تنوعها وفي ظل ما يعلن على الملأ من امكان الترخيص اللاحق للبرامج القائمة ، بل في ظل صفقات الترخيص المسماة (التواؤم مع متطلبات القانون) فهي – ونحن لسنا ضدها على الاطلاق بل نشجعها – تثير من الوجهة القانونية التساؤل حول بعض الخبرات الفنية التي لا تقبل تراخيص بزعم مخالفتها لمعايير مقررة لدى جهات الترخيص التي هي الشركات الاجنبية المنتجة ذاتها ، كالمغايرة بين رقم الرخصة والبرنامج مع انه غير متطلب ابتداءا ، والاساس – كما ذكرنا – التطابق بين الرخصة ونوع البرنامج وتاريخ تنزيله ، فجهات الترخيص عند عقد الصفقات تكيف معاييرها لتمرير صفقاتها التجارية ، لكنها في ساحات القضاء قد تتمسك بمعاييرها هي لضمان

مركز افضل امام القضاء . ومن هنا فان كافة الخبراء الفنيين العرب مدعوون للتعامل الدقيق والحذر مع الحالات المكلفين بها ، لان العلم لا يقبل التطويع لحساب سياسات نفعية ، والقضاء يبذل كل جهد للوصول الى الحقائق الموضوعية ، ولان كثيرا من المفاهيم تغيب في اوقات يفترض ان لا تغيب ، وكثير مما يعتقد انه حقيقة علمية لا يعدو مجرد سياسة تسويقية لشركة مستفيدة او منتفعة .

وفي ميدان البرمجيات ، تثور مشكلة نطاق التراخيص وحجيتها وانواعها المستجدة ، إذ لم تقف تراخيص التصرف بالبرمجيات واستعمالها عند حد الرخصة المكتوبة الموقعة من طرفيها ، بل اصبحت البرمجيات تباع كحزم جاهزة في اماكن البيع العام ، تتضمن رخصا نموذجية غير موقع عليها ، توجب التزام مشتري البرنامج بشرائطها بمجرد فض العبوة ونزع الغلاف ، كما ان من البرامج وتحديدا تلك المشتراة على الخط أو المنزلة والمثبتة عبر الشبكات كالانترنت والانترانت الخاصة بتسويق البرمجيات ما ترتبط فيها الرخصة بقبول الشروط المكتوبة والمنشورة على الموقع بحيث يصبح الشخص ملزما بمحتواها بمجرد القبول واحيانا الاستعمال ، وبعضها تتضمن الرخصة بشكل الكتروني ضمن مقدمة البرنامج ذاته ، مع مرافقة ذلك باجراءات تسجيل تتم احيانا بشكل مادي على مستنداتها أو بشكل الكتروني عبر الشبكة ، ولا يترتب على عدم القيام بها في حالات عديدة آثار على صحة الاستخدام في حين ان شروط بعض الرخص تربط صحة الاستخدام باتمام التسجيل وهذه

الرخص تثير إشكاليات قانونية في التطبيق توجب التدقيق في طبيعتها والبت بامر حجيتها في ضوء احكام قانون البينات وتحديده للادلة المقبولة قانونا .

ان مشكلات عدم الاطلاع فعليا على هذه الشروط في كثير من الحالات ، مشكلات عدم معرفة قواعد الاثبات القائمة لهذه الشروط المخزنة داخل النظم كشروط نموذجية تثبت عناصر والتزامات التعاقد ، لعدم التوقيع عليها وعدم ثبوت توجيهها لشخص بعينه ، وثبوت عدم مناقشتها بين الاطراف ، كل ذلك وغيره استوجب التدخل التشريعي لتنظيم آلية ابرام العقد التقني أو شروط حجيته وموثوقيته ، سواء نتحدث عن العقد المتصل بالمبيع أو عن رخص الاستخدام بوصفها التزاما بين جهتين .

وتثور أيضا مشكلة رخص الملكية الفكرية المغلفة مع المبيع ، وكذلك ، حقوق الملكية الفكرية في ميدان النشر الالكتروني خصوصا مع تزايد الاستيلاء على التصاميم التي يستخدمها موقع ما ، وحقوق الملكية الفكرية على اسماء المواقع ، وعلى ملكية الموقع نفسه ، وحقوق الملكية الفكرية بالنسبة للعلامات التجارية للسلع ، والاسماء التجارية ، وكذلك حقوق المؤلفين على محتوى البرمجيات التقنية التي تنزل على الخط أو تسوق عبر مواقع التجارة الإلكترونية ، ان كل هذه المشكلات التي ضاعفت سطوتها التجارة الإلكترونية استلزمت مراجعة شاملة للقواعد القانونية الخاصة بالملكية الفكرية وربطها بالانشطة التجارية الدولية في ميدان البضائع والخدمات ، وهي المبرر أيضا لاقرار اتفاقية تربس العالمية كواحدة من اتفاقيات منظمة التجارة الدولية

التي تلتزم بها الدول الاعضاء ، ولا نضيف جديدا اذا قلنا ان العديد من الدول ارتجلت قواعد في ميدان الملكية الفكرية دون النظر الى متطلبات التجارة الإلكترونية ، وهو ما جعل قواعدها ، رغم حداثة تشريعها ووضعا ، غير متوائمة مع متطلبات التجارة الإلكترونية .

ومن بين مشكلات البت بمشروعية الاستخدام ، حالة الترخيص باستعمال برنامج ما لمؤسسة أو جهة ومن ثم استخدامه من قبل عدد آخر من المستخدمين ، أو استخدامه ضمن نظام يرتبط بشبكة بين شركاء أو حلفاء المستخدم أو ربما موظفيه عندما تكون الاعمال مدارة عبر شبكة انترانت خاصة ضمن مفهوم وسياسة الاعمال الإلكترونية ، ومثل هذه المشكلات تحددها طبيعة الرخص ذاتها ما اذا كانت لمستخدم واحد متصلة بشخصه – وليس بعدد اجهزته أم لجهاز واحد أم رخصة جماعية – وهي على انواع متعددة – كما في رخصة الموقع أو رخصة المؤسسة ، ومن المهم هنا القول ان الرخصة تظل أيضا من العقود التي تخضع لقواعد التفسير ، فان كان المستخدم يلجا لقواعد القانون للحصول على افضل مركز لدفاعه ، فان مانح حق الترخيص أيضا يلجا لذات القواعد لتحقيق افضل مركز واثبات حصول الاستخدام غير المشروع .

ومن بين إشكاليات الترخيص ، تطلب حصول المستخدم واثباته رخصة استخدام كل نسخة من نظام التشغيل حتى لو كان النظام قد خضع لتغيير لغة التطبيق (عبر برنامج الترجمة التقني) وهذا امر محل نظر باعتبار ان

البرنامج لدى حمايته في بلد المنتج أو الحماية الدولية له وفقا لنظام الحماية الذي اختاره صاحب الحق ، قد لا يكون اكثر من تحديد للمنتج باسمه التجاري وطبعته ، وبالتالي فان الحصول على هذا الترخيص يتضمن ترخيص كل تطوير له وكل استخدام لذات البرنامج بعد خضوعه للترجمة في بيئة الاستخدام . وبالتالي لا تمتد الحماية للبرنامج المترجم ما لم يكن بلغته المستخدمة محلا للحماية ابتداء ومسجلا بهذه الصفة .

ان ابرز مشكلات التعامل مع الرخص غياب المعرفة بانماطها وتحديد مدى الصحة من عدمه ولعل هذا ما دعا مختلف الدول العربية لعقد عشرات البرامج التوعوية والتدريبية في حقل التراخيص ، وقد اظهرت هذه البرامج حقائق مذهلة حتى بالنسبة للخبراء الذين لم يسبق لهم معرفتها ، وهذا يضع مجتمعنا وكل الجهات العاملة في حقل الملكية الفكرية تحد علينا تجاوزه بكل فعالية ، وهو التاهيل الصحيح البعيد عن الغرض لموضوع التراخيص منطلقين من حاجة الوطن ومؤسساته لبناء نظام تراخيص تفاوضي ومعرفي وقانوني وتنظيمي فيه الصالح الوطني عمادا وعنوانا .

ثبوت اركان الجرم على نحو ما حدده القانون فقط وبدليل مشروع

مما يثار في حقل اشكالات الدعاوى الجزائية المتعلقة بالمليكة الفكرية ، المفاهيم العامة التي تطلق في الاتهام احيانا وحتى في الدفاع من قبل بعض جهات الدفاع ، كالقول ان الدعوى تقوم على فعل مخالف لقانون حق المؤلف في حين ان القانون الجزائي لا يعمل وفق هذه العمومية المرفوضة بموجب

مبدا المشروعية ، والا لكنا نحيل السارق والقاتل والمزور بتهمة واحدة وهي مخالفة قانون العقوبات .

ان دعاوى المساءلة الجزائية في حقل الملكية الفكرية ، تخضع شأنها شأن غيرها لقواعد المشروعية الجنائية ، و يتعين ان تثبت عناصر الجرم وفقا لنموذجه القانوني فقط ، وتخضع ايضا من حيث اثبات المسؤولية لمبدا مشروعية الدليل من حيث مصدره وانتفاء احتمالات الشبهة والغاية فيمن يعتمد عليه لاثبات الجرم . ولا تثبت كافة العناصر وكذا لا تقبل الادلة على سبيل الاحتمال ، وانما على سبيل الجزم واليقين شانها شان غيرها من الدعاوى الجزائية، ويتعين ان يحدد مرتكبها دون شك ، لان المسؤولية الجزائية شخصية ، ولان نطاق مسؤولية الاشخاص المعنوية توجب اثبات قيام ممثل الشخص المعنوي قانونا أو من في حكمه بارتكاب الجرم المتوفر فيه كافة الاركان المقررة قانونا ، المادي والمعنوي ووفق النموذج القانوني المحدد في نص التجريم .

ان القضاء المقارن قد قرر وجوب ثبوت تحقق الاستنساخ أو التقليد بمعنى ثبوت مقارفة السلوك المادي المكون للجريمة وفق ما نص عليها القانون ، وبشكل لا يظهر منه ان محل النسخ واحدة من عمليات الاقتباس أو ما عرف بنسق الهندسة العكسية في بيئة انتاج البرمجيات ، وهذه مسائل تتطلب الخبرة القانونية والفنية ، وهي لجدتها في ميدان التقاضي تثير عشرات الدفوع والمسائل الفرعية التي سيكون للخبرة فيها دورا حاسما واساسيا ، مع التأكيد

ان الخبير الاعلى انما هو القاضي ، وهو الذي يحكم في المواد الجزائية بقناعته الذاتية ووجدانه المستقى والمستخلص على نحو سائغ من ادلة الدعوى.

حماية البرمجيات بين تطبيق القانون وآثره على الدول النامية :

البرمجيات حصيلة نشاط عالمي متطور اعلى قيم الإبداع وقيم الافكار والعقل وتعبر عن الاتجاه نحو التحولات الاستراتيجية في مفهوم محددات راس المال ، ومن هنا كانت وسيلة عبور عصر المعلومات بكل افرازاته ، لذا هي متطلبة للدولة النامية ، واهم موضوعات مشكلة شمال المعلومات وجنوبها ، انه التجاذب والتضاد بين مالك المعلومة(البرنامج) ومستخدمها ، وتقاس في العصر الراهن درجة التقدم بمقدار امتلاك وانتاج المعرفة ، ومن اسف ان الدول النامية مستهلكة لانتاج الدول المتقدمة المعرفي ، مع ان الخوارزميات التي تكتب بها برامج الحاسوب من وضع عالم الرياضيات العربي (الخوارزمي) ومنسوبة لاسمه، وهو ما يضع الدول النامية أمام تحد اكبر ان ارادت تجاوز معيقات نمائها ، فالدولة النامية وان كان وجودها الضعيف لم ينته باستهلاك الانتاج المادي للغرب ، فان وجودها الحقيقي مرهون بانتاج معارفها الخاصة خشية الذوبان المطلق في معارف الغير، ولعل هذا ما يتعين فهمه من تحديات العولمة ، ودون الخوض في اشكالية الموقف منها ، ولو ضيقنا مفهومها من حيث البعد التقني الى القدرة على انتاج المعرفة التقنية ، ونموذجها البرمجيات ، فان معنى هذا اننا بامس الحاجة لامتلاك ادوات هذه

المعرفة ، واستلهام المميز من معارف الاخرين ، لا لتبرير الاعتداء على حقوق الغير ، ولكن ضمن سياسة الحصول على افضل ميزات من منتجي ما نحتاجه من برامج لهذا الغرض . وقد حققت دول عربية كمصر والامارات شروطا تفاوضية ايجابية مع اتحاد منتجي البرمجيات والشركات الدولية الكبرى ، تركزت حول اجازة استخدام البرمجيات ببدلات رمزية أو مخفضة من قيمة بدلاتها التسويقية مع حلول للمنتجات الموجودة في السوق وصلت حد سحب غير المرخص منها وتزويد نسخ مطورة كبديل عنها ، والاتفاق على ما سمي باتفاقات الاستخدام التعليمية أو الانتاجية أو غيرها ، وبكل الحالات فان المنتج الاجنبي مستفيد أيا كانت تنازلاته ، لان قبوله التعاون بشروط لصالح الدولة النامية سيحقق له ضمانة لتطويق انشطة القرصنة وانهاء اسواقها السوداء وسيساهم في خلق قبول جماعي للتعاطي مع متطلبات نظام الملكية الفكرية .

ان التفاوض مع المنتج الاجنبي مترافقا مع تنظيم السوق ارادیا وضمن سياسات التعاون على تخفيف الاثار المتوقعة لانفاذ نظام الحماية ، ومراعاة احتياجات الدول النامية المعرفية وظروفها الاقتصادية وحاجاتها نحو الاتجاه الى صناعة البرمجيات وتطويرها وانمائها ، كل تلك روافع اساسية لتطبيق القانون ، دون ان نتناسى ان الحديث عن القرصنة يجب ان يوضع في اطاره الموضوعي والواقعي دون مبالغة .

ان نماء استخدام الانترنت يضع اصحاب الحقوق على البرمجيات في تحد هائل ، وتطور اسواق القرصنة عالميا عبر الشبكة وعبر وسائل لا تطالها القانون في كثير من الاحيان يجعلها مدركة لطلبات الدول النامية المشروعة سيما وان استخدام التقنية حصيلة لسياسات ضخ المنتجات للاستهلاك في الدول النامية ، وهي سياسات لم تخترها هذه الدول وإنما ارادتها الشركات المنتجة ، لذا ليس صعبا ان تسمع متطلبات الانفاذ السلس والصحيح لنظم الحماية لمنتجاتها . وما نقوله في هذا المقام ليس مطالبات أو منح انما التزام قررته الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ، والا ما تفسيرنا لمبدا الدولة الاولى بالرعاية ومبدا منع الاحتكار ورفض السياسات الاغراقية ، ومباديء حماية المنتج الوطني ، ومباديء حظر قيود الملكية الفكرية كلما كانت ذات اثر سلبي على انماء حركة التجارة ، وغيرها الكثير من المباديء التي اقرتها اتفاقيات التجارة الدولية وغيرها ، فاذا كان انفاذ هذه الاتفاقيات يوجب تنفيذ الدولة النامية لالتزاماتها فان ما طالبت به الدول النامية في ملتقيات التفاوض الدولية انما هو التفعيل المتوازي لهذه المباديء عند انفاذ وتفعيل قواعد ومتطلبات الالتزام .

اننا في العالم العربي نتجه نحو سياسات طموحة وهامة في حقل تقنية المعلومات وصناعة البرمجيات ، وهذا يطرح تحديات كبرى امامنا لا تقل عن تحدي تهيئة فرص الاستثمار ، ولعل ما نرى اهميته الاولى – بعيدا عن التعارض في الموقف من نظام الحماية – تنظيم سوق البرمجيات والخدمات التقنية ، لان مثل هذا التنظيم يتيح اعتماد المعايير والمواصفات ويتيح اشاعة

قواعد مهنية تحدد السلوك التجاري ويتيح سهولة تحقيق القطاع لمتطلباته في التفاوض مع الجهات الدولية والاقليمية ، ومن هنا ندعو الى وقفة اكثر جدة لجهة تنظيم القطاع وتحديد متطلبات نموه وتطوير ادائه ، فالتنظيم رافعة من روافع انفاذ القانون بشكل ارادي مقبول للكافة وفوق ذلك اهم روافع إنجاز مكاسب جماعية للوطن كله في العلاقة مع الاطراف الاخرى . وهو الوسيلة لحل مشكلات القطاع بين مالكي الحقوق ومستخدمي المنتجات والعاملين في تسويقها.

المصادر:

١- منظمة الويبو .

٢- موسوعة حماية العلامات التجارية المستشار حمدى ياسين عكاشة دار النهضة ٢٠١٩

٣- الألعاب الإلكترونية فى عصر المنصات الرقمية د/ أحمد عادل درويش دار العلوم للطباعة والنشر ٢٠٢٠

٤- منصة أريد .

٥- التقارير الصحفية والدراسات من بعض المواقع الألكترونية .